الشائعات كإحدى آليات حروب الجيل الرابع وأثرها على الاقتصاد المصري

دكتور

أحمد فاروق محمد الزيني[1]

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة طنطا

(١) د. أحمد فاروق محمد الزيني: حاصل على الدكتوراه تخصص اقتصاد ومالية عامة – كلية الحقوق، محاضر بكلية الشرطة وكليتي الحقوق بجامعتي طنطا، ودمياط، تتمثل اهتماماته البحثية في الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة.
E-mail: drahmedelziny9@gmail.com.

تواجه مصر خلال المرحلة الحالية حرب شائعات غير مسبوقة، تستهدف جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتؤثر على الاقتصاد القومي، وقد ساعد على سرعة انتشار هذه الشائعات التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة "الإنترنت".

وفي ظل الصراعات السياسية التي يشهدها الواقع العربي والدولي، وانعكاساته على الداخل المصري، فقد ظهر مصطلح حروب الجيل الرابع، في إشارة إلى محاولات الدول الكبرى لتحقيق مخططاتها الهدامة حيال هذه الدول، ومن بينها مصر، من خلال وسائل مختلفة تعتمد على حروب المعلومات ونشر الشائعات، بهدف إعادة تشكيل المنطقة بصورة جديدة تحقق مصالح الدول والتكتلات المعادية.

تمثلت إشكالية البحث الرئيسية في كيفية مواجهة الشائعات، في ظل صعوبة تمييز بعض أفراد المجتمع بين الحق في حرية الرأي والتعبير، وبين الترويج للشائعات الهدامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في أعقاب قيام ثورتين بمصر، وما أفرزتاه من تنامي ظاهرة إطلاق الشائعات، وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد المصري في إطار استهداف الدولة بحروب الجيل الرابع.

والبحث يرمي إلى مجموعة من الأهداف أهمها: الوقوف على الآثار السلبية لانتشار الشائعات المغرضة، وتأثيرها على الاقتصاد القومي المصري، والتوصل لرؤية فعالة لمواجهتها وتفادي مخاطرها الاقتصادية.

Abstract:

Egypt is facing an unprecedented war of rumors during the current stage, targeting all aspects of economic, social and political life, and affecting the national economy, and the rapid spread of these rumors has helped the tremendous progress in the means of communication, especially social networking sites on the Internet.

In light of the political conflicts that the Arab and international reality is witnessing, and their repercussions on the Egyptian interior, the term fourth generation wars has appeared, in reference to the attempts of the major countries to achieve their destructive plans against these countries, including Egypt, through various means that rely on information wars and spreading rumors. With the aim of reshaping the region in a new way that achieves the interests of hostile countries and blocs.

The main research problem was how to confront rumors, in light of the difficulty of some members of society distinguishing between the right to freedom of opinion and expression, and the promotion of destructive rumors through social media, especially in the aftermath of two revolutions in Egypt, and what resulted from the growing phenomenon of rumors, and their Negative effects on the Egyptian economy in the context of targeting the state with fourth-generation wars.

The research aims at a set of goals, the most important of which are: to identify the negative effects of the spread of malicious rumors, and their impact on the Egyptian national economy, and to arrive at an effective vision to confront them and avoid their economic risks.

The research reached a number of results, the most important of which are:

- Rumors are one of the most important mechanisms of fourth-generation wars, which target economic and social variables, which negatively affect the Egyptian national economy.
- The economic aspect is not only affected by rumors on individual variables, but extends to affecting societal variables such as the local currency, and affects financial and monetary institutions such as the capital market and the banking system.
- The spread of the rumor hinders the monetary and financial authorities from making the right decision, and increases the costs of intervention necessary to correct the imbalance, as happens when the local currency is exposed to a rumor related to the future of its exchange with foreign currencies.

The research ended with a number of recommendations, the most important of which are:

- Transparency in publishing accurate news on topics of public interest, provided that it is broadcast on social media sites and media channels with high viewership rates, as a proactive step by the state, with a speedy response to any malicious rumors, and the detection of their promoters.
- The Central Bank of Egypt appoints an official spokesperson to respond immediately to any rumors related to the banking sector, clarifying the facts with numbers.
- Continuing to issue awareness bulletins to educate stock exchange dealers about the dangers of spreading rumors, and to clarify the penalties for their promoters in order to achieve general deterrence.
- Reconsidering the legislation related to information crimes and spreading rumors, and working to toughen penalties against its promoters.

مقدمة:

تشهد الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية حرب شائعات غير مسبوقة، تستهدف كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتؤثر على الاقتصاد القومي المصري، وقد ساعد على سرعة انتشار هذه الشائعات التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وبصفة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

وفي ظل الصراعات السياسية التي يشهدها الواقع العربي والدولي بصفة عامة، وانعكاس ذلك على الداخل المصري، ظهر مصطلح حروب الجيل الرابع، للإشارة إلى محاولات الدول الكبرى لتحقيق مخططاتها الهدامة حيال تلك الدول، ومن بينها مصر، من خلال وسائل مختلفة تعتمد على حروب المعلومات ونشر الشائعات، بالإضافة لاستخدام التنظيمات الإرهابية في تلك الحروب اللامتماثلة، بهدف إعادة تشكيل المنطقة بصورة جديدة تحقق مصالح الدول والتكتلات المعادية.

يسعى البعض إلى ترويج الشائعات بدعوى ممارسته لحقه في حرية الرأي والتعبير التي تعتبر حقاً من حقوق الإنسان، حيث نصت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها، وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود الجغرافية"، كما نصت المادة (١٠) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه لكل إنسان الحق في حرية التعبير [١]. هذا الحق

(١) محمد محمد عباس الصقار: حرية الرأي والتعبير في مصر وفرنسا – دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٩، ص٩.

يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية [١].

وأكد الدستور المصري في المادة (٦٥) أن حرية الفكر والرأي مكفولة [٢] كما تواترت أحكام المحكمة الدستورية العليا مؤكدة على كفالة حرية الرأي والتعبير باعتبارها من الحريات الأساسية للنظام الديمقراطي [٣]، وقد أكدت على ذلك في أكثر من حكم لها [*].

ومع انتشار القنوات الفضائية العابرة للحدود السياسية بين الدول، وتنوع اهتماماتها ما بين سياسية ودينية وعامة، ومع التداخل بين الصحافة والتليفزيون وثورة المعلومات والاتصالات، كان علينا أن نتوقف عند مدى حرية التعبير والحدود الفاصلة بينها وبين إطلاق الشائعات والترويج لها [٤]، وبصفة خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالإنترنت، كإحدى الآليات المؤثرة لحروب الجيل الرابع.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من حيث خطورة الشائعات، التي تعد إحدى أهم الأدوات التي تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، كما أنها تعتبر من أهم أسلحة الحرب النفسية، التي تستهدف تدمير الاقتصاد المصري، فهي سلاح يتطور

(١) هشام بشير: حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، جامعة بني سويف، بدون سنة نشر، ص١.

(٢) نص المادة (٦٥) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٣) خالد مصطفى فهمي: حرية الرأي والتعبير، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢، ص ٥.

(*) منها الحكم الصادر في القضية رقم ٤٢ لسنة ١٦ قضائية والذي جاء فيه "ويتعين بالتالي أن يكون انتقاد العمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته، حقاً مكفولاً لكل مواطن، وأن يتم التمكين لحرية عرض الآراء وتداولها بما يحول – كأصل عام – دون إعاقتها، أو فرض قيود مسبقة على نشرها".

(٤) علي الدين هلال: الإعلام بين الحرية والمسئولية، مجلة النهضة، المجلد١١، العدد ٤، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١.

في ظل التقدم التكنولوجي. لذلك كانت أهمية دراستنا للشائعات في عصر المعلومات، حيث النمو المستمر والمتراكم والهائل للمعلومات في مختلف المجالات، والذي يمكن أن يُستغل من قبل مروجي الشائعات كمناخ ملائم لتحقيق أهداف الدول المعادية، والإضرار بالاقتصاد والأمن القومي المصري.

إشكالية الدراسة:

- ظهرت عدة آثار السلبية على الاقتصاد القومي المصري، من جراء تنامي ظاهرة إطلاق الشائعات، في إطار استهداف الدولة بحروب الجيل الرابع. وخاصة مع صعوبة تمييز العديد من أفراد المجتمع المصري بين الحق في حرية الرأي والتعبير، وبين الترويج للشائعات الهدامة بصورة فائقة السرعة والانتشار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في الآونة الأخيرة التي أعقبت قيام ثورتين بالبلاد، وما أفرزته تلك المرحلة الزمنية المهمة في تاريخ الدولة المصرية من حرب غير مسبوقة للشائعات.
- تأسيساً على ذلك، ومع عدم إيجاد حلول جذرية للقضاء على تلك الظاهرة الخطيرة، كان لا بد من البحث حول رؤية فعالة لمواجهة الشائعات وحروب الجيل الرابع، وتفادي سلبياتها ومخاطرها التي تستهدف – بصفة أساسية – الاقتصاد القومي المصري.

لذا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- **كيف يمكن مواجهة خطر انتشار الشائعات باعتبارها إحدى أهم آليات حروب الجيل الرابع، وما المعيار الفاصل بين الحق في حرية التعبير والرأي، وبين**

ترويج الشائعات المغرضة، وكيفية التوصل لرؤية شاملة لمواجهة الآثار السلبية للشائعات على الاقتصاد القومي المصري؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما مفهوم وآليات حروب الجيل الرابع، ومدى تأثيرها على الاقتصاد القومي المصري؟

٢) ما مفهوم الشائعات، ومدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج لها؟

٣) ما أبرز الشائعات التي استهدفت الاقتصاد المصري؟

٤) ما أثر الشائعات على البورصة المصرية؟

٥) ما أثر الشائعات على سوق النقد المحلي والقطاع المصرفي المصري؟

٦) ما الآليات الحالية التي توظفها الدولة المصرية لمجابهة الشائعات الاقتصادية؟

٧) ما السبل الفعالة لمواجهة الشائعات، وتفادي مخاطرها الاقتصادية، باعتبارها إحدى أهم أدوات حروب الجيل الرابع؟

أهداف الدراسة:

- الوقوف على الآثار السلبية لانتشار الشائعات المغرضة، وتأثيرها على الاقتصاد القومي المصري.
- التوصل لرؤية فعالة لمواجهة الشائعات وتفادي مخاطرها الاقتصادية، في إطار مجابهة مثل تلك النوعية المتطورة من الحروب المعاصرة.

- إبراز أهمية التفرقة بين الترويج للشائعات الهدامة التي تستهدف الإضرار بالاقتصاد القومي المصري، وبين ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير الذي كفله الدستور، ويعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

ستكون الخطة من خلال مطلب تمهيدي، وأربعة مباحث:

المطلب التمهيدي: مفهوم حرية الرأي والتعبير وأساساها الدستوري والتشريعي في مصر

الفرع الأول: مفهوم حرية الرأي والتعبير

الفرع الثاني: حرية الرأي والتعبير في الدستور والتشريع المصري

المبحث الأول: حروب الجيل الرابع (المفهوم والآليات)

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حروب الجيل الرابع

المطلب الثاني: آليات حروب الجيل الرابع ومدى تأثيرها على الأمن القومي المصري

المبحث الثاني: مفهوم الشائعات ودور وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة انتشارها

المطلب الأول: مفهوم ودوافع الشائعات

المطلب الثاني: مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج للشائعات

المبحث الثالث: أثر الشائعات على سوقي رأس المال والنقد

المطلب الأول: أثر الشائعات على البورصة

المطلب الثاني: أثر الشائعات على سوق النقد والقطاع المصرفي

المبحث الرابع: الشائعات الاقتصادية حيال الدولة المصرية وآليات مجابهتها

المطلب الأول: الشائعات الاقتصادية حيال الدولة المصرية

المطلب الثاني: آليات مجابهة الشائعات في مصر

الخاتمـــة

النتائـــج

التوصيات

المطلب التمهيدي

مفهوم حرية الرأي والتعبير وأساساها الدستوري والتشريعي في مصر

تعتبر حرية الرأي والتعبير موروثاً إنسانياً يستهدف احترام كرامة الإنسان وحماية المجتمع، وتم إرساء هذا الحق على مدى التاريخ عبر رسالات سامية وحركات إصلاح، وارتبط التمتع بهذا الحق بفترات التقدم والانتعاش الحضاري [١]، وتمتد هذه الحرية – التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان– لتشمل كافة صور التعبير عن الرأي الذي كفله العديد من الدساتير والمواثيق الدولية [٢].

هذا، وسوف نستعرض مفهوم حرية الرأي والتعبير، وموقف المشرع المصري من التأكيد على كفالة هذا النوع من الحقوق والحريات الأساسية، **وذلك في الفرعين التاليين:**

الفرع الأول: مفهوم حرية الرأي والتعبير

الفرع الثاني: حرية الرأي والتعبير في الدستور والتشريع المصري

(١) ليلى عبد المجيد: تشريعات الإعلام "دراسة حالة على مصر"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١.

(٢) عصام الدين فرج: حرية الرأي والتعبير في مصر، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

الفرع الأول

مفهوم حرية الرأي والتعبير

تعتبر حرية الرأي والتعبير(*) من الحقوق والحريات الأساسية التي تفرضها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، إذ إنها تعد إحدى الركائز الأصلية في بناء أي نظام ديمقراطي، باعتبار أنها من الحقوق المطلقة التي لا تقبل التقييد بأي حال من الأحوال، كما أنها تمثل حجر الزاوية الذي لا غنى عنه في تبصير المواطنين والرأي العام بكافة ما يشهده المجتمع من أحداث وتطورات، ولإتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة بالرأي والقول في تيسير شئون البلاد، فتفتح المجال حينئذ أمام النقد الجاد والبناء، فتنمو بورصة الأفكار وتزدهر الديمقراطية(١).

ويمكن تعريف حرية الرأي والتعبير – بصفة عامة – بأنها "حق الأفراد في التعبير الحر عما يعتنقونه من أفكار، دون أن يكون في ذلك مساس بالنظام العام وحقوق الآخرين". وهي حق أساسي للإنسان، وإن كان تفسير معنى حرية التعبير يختلف اختلافاً كبيراً عند التطبيق من دولة لأخرى، ومن فترة تاريخية لأخرى في الدولة ذاتها(٢). أو أنها "أن يتمكن كل إنسان من التعبير عن آرائه وأفكاره بأية وسيلة من الوسائل كأن يكون ذلك بالقول أو بوسائل النشر المختلفة كالبريد أو البرق أو الإذاعة أو المسرح أو السينما أو التليفزيون أو الصحف" (٣).

(*) تلتزم الدولة بموجب حرية المواطنين في التعبير، بتمكينهم من عرض آرائهم على اختلافها ونشرها بكل الوسائل.

(١) محمود شريف بسيوني، محمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، ص ٢٤.

(٢) كمال الجوهري: الحدود القانونية لحرية الرأي، مجلة اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٣٩، ٢٠٠١، ص ١٦١.

(٣) عبد الحكيم حسن علي العيلي: الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١١٥.

ويتضمن الحق في حرية الرأي والتعبير حريتين متلازمتين يستحيل الفصل بينهما أو ممارسة إحداهما دون الأخرى، الأولى حرية الرأي، والثانية حرية التعبير. لذا فإن ضمان ممارسة هذا الحق يعد بمثابة الركن الرئيسي لبناء المجتمع الديمقراطي وتطويره واستمرار بقائه، وهو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فالهدف الرئيسي من حمايته وضمان تمتع الأفراد به، هو شحذ همم وطاقات أفراد المجتمع، وإشراكهم في إدارة الحياة العامة بالبلاد، وضمان الحكم السليم عن طريق متابعة الأحداث الجارية بالبلاد وإبداء الرأي فيها [١].

وتعتمد ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير – وفقاً لهذا المفهوم – على حقوق وحريات أخرى. فمن جهة، يرتبط الحق في حرية الرأي والتعبير ارتباطاً وثيقاً بحرية الإعلام بكافة أشكاله (الطباعة والنشر، والمرئي والمسموع، والنشر الإلكتروني)، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التجمع السلمي. ومن جهة أخرى، تعد ممارسة تلك الحقوق، المظهر العملي لممارسة الأفراد لحرية الرأي والتعبير، ولا نتجاهل هذا الترابط العضوي بينها عند تناوله الحق في حرية الرأي والتعبير من كافة جوانبه [٢].

ويشتمل الحق في الرأي والتعبير على حرية كل شخص في التماس مختلف دروب المعلومات والأفكار، وتلقيها عن الغير ونقلها إليه، دونما اعتبار للحدود الإقليمية، وذلك بقصد تعدد مصادرها فلا تقتصر على مصادر بعينها، الأمر الذي يسمح بتعدد مواردها وأدواتها، وذلك سعياً لتعدد الآراء وابتغاء إرسائها على قاعدة من

(١) نزار أيوب: حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية"، مؤسسة الحق، رام الله، ٢٠٠١، ص ٢.

(٢) هشام بشير: حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٥.

حيدة المعلومات. كما يشتمل أيضا على التعبير عن الخطاب السياسي والتعليق على الشئون العامة، واستطلاع الرأي، ومناقشة حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والتعبير الثقافي والفني والتدريس والخطاب الديني، كما أن نطاق هذا الحق يمتد ليشمل حماية كافة أشكال التعبير، ولغة الإشارة، والتعبير بلغة غير لفظية كالصور والقطع الفنية، والكتب، والصحف، والمنشورات، والملصقات، واللافتات، والملابس، وجميع أشكال التعبير السمعية والبصرية، وطرق التعبير الإلكترونية والشبكية [1]، أو بعبارة موجزة يشمل هذا الحق التعبير عن الآراء بغض النظر عن طبيعتها، ووسيلة التعبير المستخدمة.

(١) التعليق رقم ٣٤ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في يوليو ٢٠١١.

الفرع الثاني

حرية الرأي والتعبير في الدستور والتشريع المصري

احتلت حرية الرأي والتعبير موقع الصدارة في المواثيق الدولية ودساتير الدول المتقدمة، وكانت مصر ضمن الدول التي أكدت هذا النوع من الحريات الأساسية، فنصت عليها في كافة دساتيرها المتعاقبة منذ دستور١٩٢٣، وحتى دستور ٢٠١٤.

نص دستور ١٩٢٣على أن "حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك في حدود القانون" (مادة ١٤)، وأن "الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي" (مادة ١٥)، ومن يطالع الدساتير المصرية المتعاقبة يتبين له استلهام المشرع الدستوري لمضامين دستور ١٩٢٣م[١].

تضمن الدستور المصري الحالي، العديد من المواد التي كفلت حرية الرأي والتعبير بصفة عامة، وحرية الصحافة والإعلام بصفة خاصة، فقد بلغ عدد المواد التي تناولت هذه القضايا (١٥) مادة من إجمالي مواد الدستور البالغة (٢٤٧) مادة [٢]، فنص في المادة (٦٥) منه على "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر". كما نص في المادة (٥٤) على أن (الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس). كما ونص في المادة (٥٧) بأن (حرمة الحياة الخاصة وأنها مصونة لا تمس

(١) نص المادتين (١٤، ١٥) من الدستور المصري، الوقائع المصرية، العدد ٤٢ "غير اعتيادي"، الصادر في ٢٠ إبريل ١٩٢٣.

(٢) راجع نصوص الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر(أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

وأن للمراسلات البريدية والبرقية والإلكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة)[١].

أما حرية الإبداع الفني والأدبي. التي تعد جزءاً رئيسياً وجوهريا من حرية الرأي والتعبير، فقد أولاها المشرع الدستوري اهتماماً كبيراً، فلأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية، يتم النص صراحة على أنه "لا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري"[٢].

وبالنسبة للمؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام التي تمتلكها الدولة، فقد أكدت المادة ٧٢ من الدستور أن تلتزم الدولة بضمان استقلالها بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية [٣]. ثم أفرد المشرع الدستوري فصلاً خاصاً بتنظيم مؤسسات الصحافة والإعلام، فاستحدث في المادة (٢١٢) من الدستور هيئة أطلق عليها (الهيئة الوطنية للصحافة) كهيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية التي تمتلكها الدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهني، وإداري، واقتصادي رشيد[٤].

(١) نصوص المواد (٦٥، ٥٤، ٥٧) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٢) نص المادة (٦٧) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٣) نص المادة (٧٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٤) نص المادة (٢١٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

كما استحدث الدستور جهازاً جديداً أطلق عليه (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام)، يكون طبقاً لنص المادة (٢١١)، هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، ولها موازنتها المستقلة. كما ألزم الدستور هذا المجلس بأن يكون مسئول عن ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام، والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، ومنع أية ممارسات احتكارية، ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومي[١].

وأخيراً، يرى الباحث أنه في إطار عدم الخلط بين هذا الحق وبين اتخاذ ممارسات خاطئة بترويج الشائعات، فإنه ينبغي على الجهات المعنية بالدولة مداومة توعية المواطنين من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بالوقوف على الحد الفاصل بين كيفية ممارسة المواطن لحقه في حرية الرأي والتعبير الذي كفله له الدستور، وعدم تعارض ذلك مع حقوق الآخرين سواء من أفراد المجتمع أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة، وبما لا يدع مجالاً لسريان وانتشار الشائعات أو يضعه تحت طائلة القانون.

(١) نص المادة (٢١١) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

المبحث الأول

حروب الجيل الرابع (المفهوم والآليات)

خلال أواخر الثمانيات بدأ عدد من مفكري التخطيط والاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية في طرح بعض الرؤى حول الاتجاهات المستقبلية غير التقليدية للحرب، ليظهر مصطلح حروب الجيل الرابع (Fourth Generation of Warfare) [١].

وفي ظل الصراعات السياسية التي يشهدها الواقع العربي والدولي وانعكاس ذلك على الداخل المصري، تنامى تداول مصطلح حروب الجيل الرابع، للإشارة إلى محاولات الدول الكبرى – وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – التلاعب بدول الشرق الأوسط، وتحقيق مخططاتها لتغيير خارطته إلى "شرق أوسط جديد" من خلال وسائل مختلفة عن الأساليب التقليدية، فلا تشمل الاحتلال الفعلي للأراضي أو المواجهات المباشرة مع الجيوش النظامية، وإنما تعتمد – في الأساس – على حروب المعلومات ونشر الشائعات، فضلاً عن اللجوء لاستخدام الجماعات المأجورة مثل داعش، وأنصار بيت المقدس، ومختلف فصائل التنظيمات المتطرفة التي تنتهج العنف لتنفيذ عمليات نوعية على الأرض، وبدأ الإعلام المصري في تداول هذا المصطلح خلال المرحلة التالية على أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، للتأكيد على تعرض البلاد لمؤامرة تستهدف إفشال الدولة المصرية، وتحقيق مستهدفات تلك الدول ذات التوجهات المناوئة، وذلك في إطار السعي لإعادة تشكيل المنطقة بصورة جديدة تحقق مصالح الدول والتكتلات المعادية.

---

(١) ندية عبد النبي القاضي: اتجاهات النخبة المصرية نحو إدارة المواقع الإخبارية لآليات حروب الجيل الرابع في مصر، المجلة المصرية لبحوث الرأي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد ٣، مجلد ١٦، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥.

وخلال هذا المبحث، سوف نتعرض لمفهوم وخصائص حروب الجيل الرابع، ثم نتطرق لآليات تلك الحروب، **وذلك في المطلبين التاليين:**

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حروب الجيل الرابع

المطلب الثاني: آليات حروب الجيل الرابع ومدى تأثيرها على الأمن القومي المصري

المطلب الأول

مفهوم وخصائص حروب الجيل الرابع

مفهوم حروب الجيل الرابع:

تعددت تعريفات المفكرين حول مفهوم حروب الجيل الرابع، فقد عُرفت بأنها "ذلك الصراع الذي يتميز بعدم المركزية بين أسس أو عناصر الدول المتحاربة من قبل دول أخرى" [١]، ويرى "ماكس مايورانج"، بأن مفهوم حروب الجيل الرابع أو الحرب بالإكراه ينطوي على إفشال الدولة، وزعزعة استقرارها ثم فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية بواسطة منظمات المجتمع المدني، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتوجيه الإعلام الخاص، وتمويل المواقع الإلكترونية [٢].

وتعرف بأنها "الحرب التي تستهدف تفكيك تماسك الدولة المستهدفة باستخدام الضغط السياسي الداخلي المدعم دولياً، وأقل قدراً ممكناً من العنف المسلح، ثم إعادة تشكيل الدولة بالشكل الذي يتحقق معه مصلحة الطرف الذي شن الحرب"[٣].

---

(١) محمد فريد إبراهيم: حروب الجيل الرابع في الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٢٧.

(2) Benbow, Tim. "Talking about our generation? Assessing the Concept of "Fourth-Generation Warfare"." Comparative Strategy 27.2 (2008), P 153.

(٣) أحمد حسن فولي: حروب الجيل الرابع وأزمة القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد٧٢، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣٣.

خصائص حروب الجيل الرابع:

تتسم حروب الجيل الرابع، ببعض الخصائص المميزة لها، نوجزها فيما يلي [١]:

- **الهدف من الحرب:** هذه الحروب لا تستهدف الهزيمة بمفهومها التقليدي للحروب العسكرية، وإنما تستهدف إفشال الدولة، وتفكيك مكوناتها الرئيسة، وإضعاف قدرة قيادتها على إدارتها أو الحفاظ على وحدتها أو سلامة أراضيها، كما أنها تستهدف عقول صانعي القرار السياسي في الدولة المستهدفة، لتحطيم إرادتها السياسية عن طريق التركيز على الشبكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لتلك الدول عن طريق خطط هجوم محكمة، ترتكز على إحداث نوع من صراع السلطة الداخلي، يتم استثماره لصالح إعادة تشكيل الدولة بالصورة التي تضمن تحقيق مصالح الخصم[٢].

- **زمن الحرب:** ترتبط كفاءة خوض المعركة في الحروب التقليدية بقصر زمنها، فكلما كانت أقصر زمناً كانت أقل كلفة وخسائر، في حين تنتهج حروب الجيل الرابع منهجية مختلفة عن هذه النظرية، إذ إنها لا تتطلب سرعة الإنجاز وإنما تتحرك بخطى بطيئة بهدف استمرار الضغط وتضييق الخناق على الدولة المستهدفة سياسيا واقتصاديا إلى أن تنهار بسهولة.

---

(١) أنظر تحليل حروب الجيل الرابع، مجلة درع الوطن، مجلة عسكرية استراتيجية، الصادرة من مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة بالإمارات العربية المتحدة، على شبكة الإنترنت بموقع http://www.nationsbield.ae/home/details/files

(٢) ندية عبد النبي القاضي: اتجاهات النخبة المصرية نحو إدارة المواقع الإخبارية لآليات حروب الجيل الرابع في مصر، مرجع سابق، ص ٦.

- **المشاركين في الحرب:** لا ترتبط حروب الجيل الرابع بمفهوم الحروب التقليدية القائمة على النزاع المسلح، والتي يسمى أشخاصها بالمحاربين باعتبارهم من العسكريين الذين يحملون السلاح، وإنما هنا يختلف الأمر إذ تعتمد تلك الحروب على أشخاص غير عسكريين لا يحملون السلاح، كما أنهم لا يتخذون قيادة معينة يأتمرون بأمرها، فالضغوط السياسية التي تمارسها بعض الأحزاب السياسية وتستهدف إسقاط الدولة وهزيمتها أمام خصمها، تعد أحد أخطر الأسلحة التي تستخدم في هذه الحرب [1].
- **طبيعة الحرب:** جميع الحروب على اختلاف مسمياتها، يمكن تحديد طبيعتها سواء الحرب العسكرية التقليدية، أو الحرب الإلكترونية أو الحرب الإعلامية أو حرب الشائعات أو حرب المعلومات أو حرب العصابات، إلا أن حروب الجيل الرابع تتسم بطبيعة خاصة وهي أنها حرب هجينة من جميع هذه الأنواع فيصعب تحديد صبغتها الأساسية أو تقسيم مكوناتها لتحقيق النتيجة دون القدرة على تحديد العنصر الفاعل الأصلي فيها.

(1) Steven c. Williamson, "from fourth generation warfare to hybrid war" U.S.A Army War College,2009.p3.

المطلب الثاني

آليات حروب الجيل الرابع ومدى تأثيرها على الأمن القومي المصري

تعتمد حروب الجيل الرابع على العديد من أنواع الحروب تتداخل فيما بينها للتأثير على قوة الدولة ولكن المفاهيم الأساسية التي يمكن التعرض لها باعتبارها العناصر الرئيسية لهذه الحرب هي بث الشائعات، وحرب العصابات والتمرد والإرهاب والضغط السياسي الدولي والوطني على سلطة الدولة [١]، وسوف يتم إيجاز هذه المفاهيم فيما يلي [٢]:

- **الشائعات:** تعد من أهم آليات حروب الجيل الرابع، فيتم بث الشائعات الكاذبة عن الأحداث ونشر الأخبار الخاطئة ضد رجال الدولة، وضد أي من المشاريع التي تركز على الجانب التنموي، أو الخطط التوسعية التي تتبناها الدولة، بهدف افتعال أزمات لإثارة الرأي العام وإشعاره بعدم الأمان، وجره إلى مواجهات مع صانع القرار السياسي بالدولة، بهدف صرف أنظار المواطنين عن فكرة الدفاع عن الأمن القومي للبلاد، والتصدي لأي غزو فكري لإفشال الدولة والقضاء على أية خطط تنموية وتدميرها.
- **حرب العصابات:** هي حرب تشنها عصابات مسلحة قليلة العدد نسبياً ولا يكون لها مواقع ثابتة تسمح بمهاجمتها، ولا يرتدي أفرادها ملابس عسكرية حيث يسهل اختباؤهم بين المدنيين، وتقوم فيها هذه العصابات بمهاجمة المواقع العسكرية مباغتة بمناطق متفرقة وأزمنة متباينة، بحيث تشن هجومها ثم تنسحب بشكل يربك خصمها، وعادة ما تستخدم تلك العصابات في حربها أساليب الفخاخ والألغام والكمائن والاغتيالات، وعلى الرغم من أن هذه الحروب ظهرت بأشكال

(1) Simons, Greg. "Fourth generation warfare and the clash of civilizations." Journal of Islamic Studies 21.3 (2010),p 392.

(٢) أحمد حسن فولي: حروب الجيل الرابع وأزمة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٣١.

متباينة على مر العصور، إلا أن شكلها الحديث تبلور في أواخر القرن التاسع عشر خلال الحرب الأهلية الأمريكية، وباتت الآن إحدى المفردات الأساسية لحروب الجيل الرابع(١).

وقد بدا هذا النوع من الحرب جلياً أثناء حروب الجيل الرابع التي واجهتها الدول العربية، وكان مستهدفها إرباك القوات المسلحة للدول وإضعاف قوتها وإفقادها لقدرتها على السيطرة على الأمن الداخلي للدولة، فبعد أن تنجح الأساليب الأخرى في أداء مهمتها في إسقاط الأجهزة الداخلية للدولة بما فيها الأمن الداخلي، سيكون على القوات المسلحة مهمة تأمين الدولة من الداخل وهنا يستخدم هذا الأسلوب لمواجهتها وتشتيت قوتها للقضاء على الدولة بشكل كامل.

- **الإرهاب:** اصطلاحا يعني "الطريقة التي تحاول بها جماعة أو حزباً أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف"(٢)، أما مفهوم الإرهاب فحتى اليوم لا يوجد إجماع دولي بشأن تعريف محدد وواضح له، وقد يعود هذا الأمر إلى أسباب سياسية أو إيديولوجية. فمن خلال التعريفات المتعددة والمتباينة من المنظور العالمي، نستخلص أن أعمال الإرهاب تتحدد في تهديد الاستقرار السياسي والمجتمعي عن طريق استخدام العنف على وجه غير مشروع لتحقيق مكاسب وأهداف مرسومة. ومن الناحية المؤسساتية تعرف عصبة الأمم الإرهاب بأنه

(1) Austin Long: Asymmetric Warfare in the Twenty-first Century - International Terrorism, Insurgency and Drone Warfare, Working Paper Presented to the Conference on Future Wars in the Twenty-first Century, Emirates Center for Research and Strategic Studies in the Emirates, 9-10 April 2013, p. 24.

(٢) راجع في ذلك معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: مكتبة لبنان ١٩٨٢، ص ٤٢٣، على شبكة الإنترنت بموقع http://. waqfeya.com

"الأعمال الموجهة ضد دولة ما، ويكون الهدف منها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس ولدى العامة"؛ بينما تعرف منظمة الأمم المتحدة الإرهاب بأنه "جريمة ضد سلم وأمن البشرية جمعاء"[١].

وعلى ذلك، فالإرهاب اصطلاح معاصر يشير إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق أهداف سياسية وبصفة خاصة أعمال العنف والتخريب التي تمارسها الكيانات الإرهابية ضد المواطنين لخلق حالة من الرعب والفزع في نفوسهم بهدف الضغط على القيادة السياسية للدولة المستهدفة للاستجابة لمطالب هذه الكيانات، ويتضمن الإرهاب العديد من الأساليب من أشهرها الاغتيالات، واستخدام العبوات الناسفة بين تجمعات المواطنين، وتخريب وتدمير مقومات البنية التحتية للدولة[٢]، ولم تقتصر الأهداف السياسية المراد تحقيقها من خلال الأعمال الإرهابية على أهداف السياسة الداخلية فقط بل إنها تستخدم أيضا لتحقيق أهداف سياسية دولية، حيث يشهد الإرهاب المعاصر تدخل دول أجنبية لمساعدة القائمين بالأعمال الإرهابية ضد حكوماتها أو سلطاتها، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون الدولة المساعدة للأعمال الإرهابية في حالة عداء مع الدولة التي تساعد على ارتكاب الأعمال الإرهابية على أراضيها، بل إن بعض الأعمال الإرهابية تُرتكب بمساعدة دولة وثيقة الصلة في مجال العلاقات الدولية العلنية بالدولة التي تستهدف الضغط عليها بهذه العمليات المتطرفة[٣].

(١) حمدان رمضان محمد: الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العدد١، المجلد ١١، ٢٠١١، ص ٢٤.

(٢) للمزيد راجع عبد العزيز محمد سرحان: حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٩، عام ١٩٧٣، ص١٧٣-١٧٤.

(٣) نبيل أحمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، ٢٠١٢، ص٩.

وقد شهدت الفترة الأخيرة استخدام الدول للأعمال الإرهابية في مواجهة دول أخرى كبديل عن أساليب الحرب التقليدية [١]، ووفقاً لتقسيم الدول إلى غنية وأخرى فقيرة ونامية، فإن الدول الفقيرة تلجأ لهذا الأسلوب في حربها ضد الدول الغنية لعدم استطاعتها خوض الحرب التقليدية وعدم امتلاك الأسلحة والأموال اللازمة لخوض هذه الحرب، كما أن الدول الغنية أصبحت تلجأ إلى هذا النوع من الإرهاب أيضاً كبديل عن الحرب التقليدية لتجنب ضغوط الرأي العام العالمي [٢].

وإلى جانب ذلك، فقد ظهر الإرهاب كأحد أدوات حرب الجيل الرابع في الفترة الأخيرة، وتم توظيفه مستخدما ذات الأدوات وهي الاغتيالات واستخدام العبوات الناسفة بين تجمعات المواطنين وتخريب وتدمير مقومات البنية التحتية للدولة للضغط على سلطاتها وإجبارها على الرضوخ والاستجابة للمطالب التي تفرضها التيارات التي تستخدم العنف والإرهاب.

- **التمرد:**

هو مصطلح يعبر عن استخدام الكيانات السياسية غير القانونية وأشخاص مسلحين غير نظاميين لاستراتيجية سياسية عسكرية بهدف السيطرة على جزء من إقليم الدولة، ويختلف التمرد عن حرب العصابات في أن المتمردين يتمتعون بجنسية الدولة التي يمارسون أعمالهم المسلحة ضد جيشها، في حين أن حرب العصابات يمكن أن تمارس ضد جيش الدولة التي تنتمي إليها العصابات أو أي دولة أخرى، ويتشابه التمرد مع حروب العصابات والإرهاب في الطبيعة السرية، إذ يمارس المتمردون أنشطتهم ضمن مجموعات من السكان المدنيين بصورة واسعة النطاق،

(1) Ghanshyam, Singh "Fourth generation war: Paradigm for change" Master thesis (California: Naval postgraduate school. June 2005) pp.22-23.

(٢) نبيل أحمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١١.

ويشار إلى أن حرب العصابات قد تكون جزءًا من حركات التمرد[1]، ويرجع ظهور حركات التمرد لنهايات القرن التاسع عشر، إلا أنها تطورت وأصبحت حالياً مكون رئيسي من مكونات حروب الجيل الرابع، وتم استخدامها على المستوى الإقليمي بجميع الدول التي واجهت هذه الحرب، وما زالت تُستخدم حتى الآن للضغط واستكمال سيناريوهات هذه الحرب.

- **الضغط السياسي الداخلي والدولي:**

يعد الضغط السياسي أحد أبرز وأخطر الأسلحة المستخدمة بحروب الجيل الرابع، إذ إن الضغط السياسي المستخدم في هذه الحرب يتم من خلال كلا المستويين الداخلي والدولي، فإن كان الهدف من الحرب هو انهيار الدولة وهو ما لن يحدث إلا بانهيار سلطتها، فإن هذا الانهيار يتم من خلال الضغط من القمة، وكذا من القاعدة لإبعادها عن موقع السلطة، فالضغط القاعدي يتم عن طريق إثارة القضايا المجتمعية في الدولة وإثارة مواطنيها، وهو ما يختلف من دولة لأخرى وفقاً لمعطيات وظروف كل دولة وهو ما يتم من خلال الإعلام الموجه عادة، واستخدام حرب المعلومات والشائعات التي تؤتي ثماره بحالة من الرفض الشعبي لسلطة الدولة، وهنا يبدأ دور الضغط السياسي الدولي في صورة مطالبة هذه السلطة بالتخلي عن إدارة الدولة استجابة لمطالب شعبها. وقد تكرر هذا السيناريو في كافة الدول العربية التي واجهت حرب الجيل الرابع، ومن بينها مصر التي شهدت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، في ذلك الإطار.

(1) Austin Long: Asymmetric Warfare in the Twenty-First Century - International Terrorism, Insurgency, and Drone Warfare, op. cit., p. 25.

دور الإعلام في حروب الجيل الرابع:

يستخدم الإعلام في تلك الحروب بهدف تقويض إرادة الخصم، من خلال استهداف عقله، فتصبح المعلومات مهمة بشكل طبيعي، فالإعلام ليس بعيداً عن دائرة حروب الجيل الرابع، بل تعتبر وسائل الإعلام إحدى أدواته، بل إنها تمثل الأداة الأكثر تأثيرا في هذه الحروب، خاصة وسائل الإعلام التي تعتمد على شبكة الإنترنت، كمواقع التواصل الاجتماعي، التي تستغل في الحصول على المعلومات بسرعة ومرونة، هذا فضلاً عن العودة للاستخبار البشري، حيث ازدادت القيمة الاستراتيجية للعامل البشري في تجميع المعلومات داخل المجتمعات المستهدفة [١].

كما يُستغل الإعلام بمعرفة الدول الفاعلة في حروب الجيل الرابع بهدف التأثير على مواطني الدولة المستهدفة وكسب تعاطفهم في إطار السعي لتوجيه الصورة الذهنية لدى هذه الشعوب فيما يخدم أجندتها في مقابل التنفير من السلطة والنظام الحاكم، الأمر الذي من شأنه زعزعة أركان الدولة، ويدعم من الإعلام ليصبح أداة أكثر فتكاً من الجيوش العسكرية[٢]، إذ إن هذه الدول تسعى لتجنيد أكبر عدد ممكن من الإعلاميين والصحفيين وكافة من يمتلكون القدرة على التأثير في الجمهور وصناع القرار بالدولة المستهدفة، من خلال الأخبار المشوهة وبث الشائعات والفتن وتضخيم أحداث بعينها في مقابل تعمد تجاهل أخبار أخرى، وقد ازدادت الأهمية التي

(1) Christina, M. Knope, and Eric, J. Ziegelmayer, "Fourth generation warfare and the US Military's social media strategy" Alabama: Air force research Institute, Air and Space (2012), Power journal p7. Available through the website www.air-power.maxwell.af.mil logged on 2/12/2016.

(2) Hammes, Thomas X ."Fourth generation warfare evolves, fifth emerges." Military Review 87.3 (2007): p, 14, Fifth emerges, Washington: United States Army home page Available through: http://www.army.mil/professional writing/vol-umes/volume5.logged on 3/12/ 2016.

تلعبها وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الصدد، لتميزها بسهولة الاستخدام وسرعة الانتشار ومساهمتها في نشر الأفكار عالميا، وتوفير مادة معلوماتية – كتابةً أو صوتاً أو مقاطع مصورة – والتي قد تكون مغلوطة ومصطنعة لتوجيه الأذهان نحو قضية ما وكسب التعاطف لصالح طرف بعينه، أو بهدف إثارة الرأي العام وجره إلى مواجهات مع صانع القرار السياسي في الدولة المستهدفة لإفشال هذه الدولة والقضاء على أي خطط تنموية وتدميرها(١).

من جهة أخرى، تعتمد التنظيمات الإرهابية العالمية على وسائل الإعلام في الترويج لأفكارها، وكذلك استخدام تلك الوسائل في شن حرب نفسية على المقيمين بالمناطق المستهدفة عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالإنترنت، وأن امتلاك الجماعات الإرهابية للوسائل الإعلامية والتكنولوجية المتطورة يضفي على أنشطتها الإرهابية المزيد من التأثير، وبخاصة فيما يتعلق بسعيها لاستقطاب المزيد من العناصر – وخاصة الشبابية – لصفوفها، هذا فضلاً عن الحالة النفسية الناتجة عن نقل صورة الأعمال الإرهابية للعالم في إطار حرب نفسية تجعل البيئة المستهدفة أكثر تقبلا من خلال التفاعل مع الأهداف الأساسية للجيل الرابع من الحروب، ولعلنا نجد لذلك تفسير ذلك في قيام الجماعات الإرهابية بنقل صورة حية أثناء ممارستها لأنشطتها الإرهابية من قتل أو ذبح الأسرى أو عمليات التفجير، ليصبح الهدف الرئيسي من ذلك هو التأثير على الحالة النفسية لمواطني الدولة المستهدفة من أعمال الجيل الرابع من الحروب(٢).

(1) Ibid.,

(2)William J.Hartman, Globalization and Asymmetric Warfare, A research Report Submitted to the Faculty In Partial Fulfillment of the Graduation Requirements

وقد كان للعولمة تأثيراً بالغاً في تنامي قدرة الجماعات الإرهابية في العمل على نطاق عالمي واسع، حيث تستخدم تلك الجماعات وسائل غير تقليدية في مواجهة الأمن والسلم العالميين، وبخاصة المصالح الأمريكية، إذ إنها استفادت من توظيف الأدوات التي تمخضت عنها العولمة، وبخاصة في تقنيات تكنولوجيا المعلومات، إذ وفرت شبكة الإنترنت مصدراً هاماً لتسهيل التواصل فيما بين عناصر تلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة، الأمر الذي فرض على دوائر التفكير والتخطيط الاستراتيجي ضرورة تحديث هياكل متطورة للأمن القومي قادرة على التعامل مع تلك التهديدات غير التقليدية في نطاقها(١).

آليات حروب الجيل الرابع وأثرها على الأمن القومي المصري:

مفهوم الأمن القومي (٢):

يُعرف بأنه: "حماية الدولة أو مجموعة من الدول من الأخطار التي تؤثر عليها، سواءً كانت هذه الأخطار خارجية أو داخلية، والعمل على تأمين مصالحها القومية وخلق الأوضاع الملاءمة لتحقيق أهدافها وغاياتها"، كما يُعرف الأمن القومي

(Alabama: Air University, Air Command And Staff Collage), April (2002), P.10 www.au.af.mil/au/awc/awegate/acsc/.

(1)Frans Osinga, On Boyd, Bin Laden, and Fourth Generation Warfare as String Theory, in John Olso (ED). On New Wars (2007), P.13.

(٢) زينب حسني عز الدين: أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي – دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية (٢٠١١-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٤ يوليو ٢٠١٦، القاهرة، ٨- ٩، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: https://democraticac.de/?p=34525

بأنه: "قدرة السلطات المركزية على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية وحدة الأرض وأمنها على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي"[١].

وعلى ذلك، فالأمن القومي هو اصطلاح مفاده، قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهها، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها وتحسين جودة الحياة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة القدرة التوزيعية للدولة بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلى عدم الرضا والإحباط [٢].

الآليات والآثار على الأمن القومي المصري:

لم تكن مصر استثناء من موجة الجيل الرابع من الحروب التي سادت منطقة الشرق الأوسط خلال الأعوام الأخيرة، خاصة وأن الظروف التي عانت منها البلاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من تدهور اقتصادي جعل البيئة مواتية لنمو هذه الحرب، وهو ما يتواكب مع الاتجاه العالمي لصياغة نظام عالمي يتوافق مع المنظومة الغربية [٣]، وبالنظر إلى ما شهدته مصر خلال الأعوام الأخيرة، **يتضح ما يلي** [٤]:

١) **الشائعات:** تعد من أبرز آليات حروب الجيل الرابع، ومن أهم الشائعات التي تعرضت لها مصر الترويج لشائعات كانت تستهدف تدمير الاقتصاد والحد من تنافسية المنتج المصري والتي تتعلق بنقص العملة الصعبة وارتفاعات متوقعة لها،

(١) صلاح عبد الله على الوادية: أثر التغير في تفاعلات مصر والسعودية وسوريا على الأمن القومي العربي (١٩٨٩ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٩.

(٢) عزت عبد الواحد: تأصيل نظري – مقومات وسياسات الأمن القومي، السياسة الدولية، العدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤، ص ٣٤.

(٣) عزت عبد الواحد: تأصيل نظري – مقومات وسياسات الأمن القومي، المرجع السابق، ص٤٢.

(٤) نبيل فاروق: أنت جيش عدوك، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص٧.

بالإضافة إلى نشر شائعات عن الصادرات المصرية، واستغلال ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية والترويج لبعض الشائعات المتعلقة بأمن مصر الغذائي والمائي.

٢) **الحرب النفسية:** وذلك من خلال بعض وسائل الإعلام الموجهة، كاستخدام بعض القنوات الفضائية التي تتعمد نشر الأكاذيب والمعلومات المغلوطة، وتتعمد إخفاء الحقائق، فتتبنى استراتيجية إعلامية ترتكز على بث الشائعات التي تنتشر كالنار في الهشيم، وتستغل فقر وجهل نسبة كبيرة من المواطنين للتشكيك في كل شيء داخل الدولة، بهدف التأثير سلباً على الحالة النفسية للمواطنين، وقد بدا ذلك جلياً في مصر خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والفترات التالية عليها.

٣) **الإرهاب:** يعتبر أمن واستقرار المجتمع بأسره هدفا أصيلا للإرهاب في مصر[١]، والذي يتمثل في عدة صور أبرزها: الاعتداء على المنشآت العامة والخاصة، والسعي الدؤوب لإحداث فتنة طائفية في البلاد، ويتضح ذلك من العمليات الإرهابية التي استهدفت العديد من المنشآت الكنسية المصرية، والتي كان أشهرها استهداف الكنيسة البطرسية بالعباسية في الحادي عشر من ديسمبر ٢٠١٦، وكذلك الإرهاب في سيناء الذي يتبناه بعض التنظيمات المتطرفة وعلى رأسها ما يُعْرَف بتنظيم "ولاية سيناء"، الذي يستهدف قوات الجيش والشرطة فيها ورجال القضاء بها، بل وامتداد ذلك لاستهدافهم في كافة أنحاء البلاد، وارتفاع معدلات العمليات الإرهابية الموجهة ضد المقومات الاقتصادية للدولة بصفة عامة.

(١) فؤاد زكريا: الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٥٨.

٤) **ضرب البنية التحتية:** حيث تعرضت مصر خلال الأعوام الأخيرة إلى استهداف بنيتها التحتية، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال استهداف خطوط الغاز المصرية، وضرب محطات الكهرباء والمياه، وتعرض بعض المباني والمصانع للعديد من الحرائق الممنهجة، وعدها البعض بأنها تأتي ضمن أهداف حروب الجيل الرابع.

٥) **تعرض مصر لضغوط عدة:** من أهمها الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الحكومة الأمريكية، وبعض الدول الغربية، والتلويح بقطع المساعدات لخلق حالة من الإرباك وعدم الاستقرار، ودفع السلطة القائمة بالبلاد لكي تستجيب لتوجهات تلك الدول.

٦) **استغلال بعض منظمات المجتمع المدني والناشطين ودعاة الحرية والديمقراطية:** والتي تزعم أنها تعمل لصالح الوطن والمواطن، في حين أنها تسعى لزعزعة الدولة من الداخل عن طريق تنفيذ أجندات خارجية تعمل في إطار حروب الجيل الرابع.

المبحث الثاني

مفهوم الشائعات ودور وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة انتشارها

يعتبر مصطلح الشائعة من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة نظراً لاتصاله بعلم النفس والاجتماع والقانون والاقتصاد والأنثروبولوجيا والسياسة وغيرها. هذا فضلاً عن ارتباطه الوثيق بالتقدم المذهل والمتلاحق في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، بحيث لا يمكن النظر إلى هذا المفهوم بمعزل عن التطور الدائم في تكنولوجيا وسائل الاتصال، وتأثيراتها في ظهور وانتشار الشائعات [1].

على أثر ذلك، تعددت محاولات تعريف الشائعات، وتنوعت مفاهيم دراستها وزوايا النظر إلى دوافعها، هذا فضلاً عن التأثير الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج لتلك الشائعات. وهو ما سوف نتطرق لدراسته، **خلال المطلبين التاليين:**

المطلـــب الأول: مفهوم ودوافع الشائعات

المطلب الثاني: مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج للشائعات

(١) محمد منير حجاب: الشائعات وطرق مواجهتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ١١.

المطلب الأول

مفهوم ودوافع الشائعات

مفهوم الشائعة:

تعددت تعريفات الشائعة اصطلاحاً، لتوضح مفهومها، وتبين طبيعته، وترجع خلفيات تعدد تلك التعريفات إلى مفهوم الشائعة ذاته، وإلى اختلاف الباحثين في اتجاهات تناولهم لهذا المفهوم، نذكر من بينها ما يلي[١]:

- عُرفت بأنها: "موضوع خاص يتناوله الأفراد بواسطة الكلمات بقصد تصديقه أو الاعتقاد بصحته دون توافر الأدلة اللازمة على حقيقته".
- كما تم تعريفها بأنها" فكرة خاصة يعمل رجل الدعاية على أن يؤمن بها الناس، كما يعمل على أن ينقلها كل شخص إلى الآخر، حتى تذاع بين الجماهير جميعها".

<u>لنخلص إلى أن الشائعة هي</u>:

"كل قول يتم الترويج له، وذلك بهدف إقناع الناس بذلك القول لتحقيق أهداف معينة، وتساهم الظروف في انتشار الشائعات من خلال وسائل وأساليب مخطط لها".

دوافع الشائعة [٢]:

تسهم الدوافع النفسية لدى الأفراد – إلى حد كبير – في انتشار الشائعات، إذ إن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى تصديقها، حتى وإن أدركوا بالمنطق أن جزءًا منها

(١) رانيا عبد الله الشريف: دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات، مجلة العلاقات العامة والإعلان، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص ٩١.

(٢) محمد منير حجاب: الشائعات وطرق مواجهتها، مرجع سابق، ص ١٥-١٨.

غير حقيقي، إلا أن النوازع النفسية تتحكم في درجة ميلهم إلى تصديق الشائعات[١]، كما يسهم عامل الإسقاط النفسي على درجه تصديق الشخص للشائعة، وذلك عندما تنعكس حالته الانفعالية، دون وعي منه في تأويله للبيئة المحيطة، في ظل عدم وجود الوقت الكافي للتثبت من صدق ما يسمعه أو يقرأه، وكذا صعوبة إثبات عدم صدق الشائعة، هذا فضلاً عن حب الاستطلاع الذي يدفع الكثيرين إلى الاستماع للترديدات المتعلقة بمشاهير المجتمع أو الأمور التي يكتنفها الغموض، أو الأحداث التي يصعب تفسيرها، وهذه الدوافع عامة الجميع، وهو ما يفسر ظهور وانتشار الشائعات على مستوى كافة المجتمعات القديم والحديث منها بلا استثناء.

فالشائعة ظاهرة سيكولوجية لها معنى ودلالة، كما أن لها دوافع أدت إلى ظهورها وسببت سرعة انتشارها [٢] إذ تنطلق الشائعة في وسط اجتماعي يتجانس بفعل الدوافع القوية لدى مروجيها، ويتطلب التأثير القوي لتلك الدوافع أن تضطلع الشائعة بدور تبرير هذه الدوافع، وفي بعض الأحيان تكون العلاقة بين الدوافع والشائعة من القوة لدرجة أنها يمكن أن تصف الشائعة على أنها إسقاط لحالة ذاتية وانفعالية كونها تنفس عن المشاعر المكبوتة [٣].

ويوضح الشكل التالي مختلف الدوافع لنشر وتداول الشائعات، سواء كدوافع عامة أو على المستوى الشخصي:

(1) Mou, Xuemei, et al. "A Social Topic Diffusion Model Based on Rumor and Anti-Rumor and Motivation-Rumor." IEEE Transactions on Computational Social Systems (2022), p. 6.

(٢) مهدي علي دومان: الشائعة والأمن، ندوة أساليب مواجهة الشائعات، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠١، ص ١٩٥.

(٣) مهدي علي دومان: الشائعة والأمن، المرجع السابق، ص ١٩٦.

شكل رقم (١)
الدوافع المختلفة لتداول الشائعات

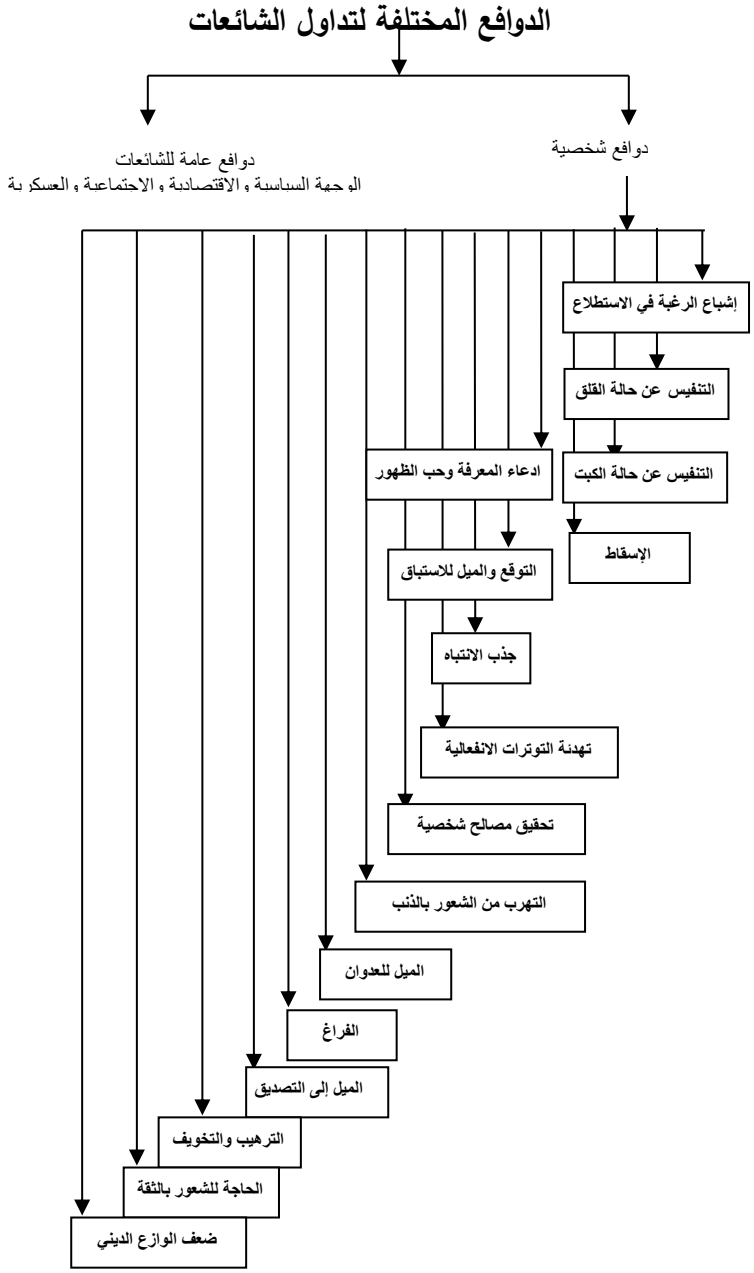

المصدر: محمد منير حجاب، الشائعات وطرق مواجهتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ١٨.

يتضح من خلال الشكل السابق، أن دوافع الشائعة عديدة ومتداخلة، **ويمكن تقسيم دوافع تداول الشائعات إلى نوعين، على النحو التالي:**

أولاً: الدوافع العامة:

الشائعات ذات الدوافع العامة غالباً ما تكون شائعات موجهة، من قبل جهات حكومية أو أحزاب معارضة أو مؤسسات مجتمع مدني أو شركات تجارية على مختلف أنشطتها، فقد تكون هذه الشائعات سياسية تتعلق بالقادة السياسيين، أو كالشائعات الهجومية أو الاتهامية التي تطلقها قوة سياسية معينة ضد قوة سياسية أخرى، أو الشائعات التي تطلقها الحكومات بهدف صرف أنظار مواطنيها عن قرارات وأحداث معينة تفترض أنها قد تلقى معارضه منهم، كما قد تكون شائعات ذات أهداف عسكرية تتعلق بالجيش وقاداته وتسليحه وتحركاته، إذ إن الشائعة من أخطر أساليب الحرب النفسية، كما أنها قد تستخدم بهدف رفع الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة (الدعاية البيضاء)، أو إضعاف الروح المعنوية للعدو(الدعاية السوداء)، وهناك شائعات ذات أهداف اقتصادية تتعلق بالعملة أو بالنمو الاقتصادي أو بالبنوك أو بالأسعار[١].

ثانياً: الدوافع الشخصية:

ترجع الدوافع الشخصية لدى أفراد المجتمع في نشر الشائعات إلى عدة دوافع، لعل أهمها (الدافع لاستطلاع الأخبار والمعلومات والفضول والرغبة في الحديث والتدخل في شئون الآخرين – التنفيس عن حالة القلق وحالة الكبت – دوافع الإسقاط

(١) صبري محمد خليل خيري: الإشاعة "تعريفها وأنواعها وعوامل انتشارها"، ص١، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: https://drsabrikhalil.wordpress.com

– ادعاء المعرفة وحب الظهور– الميل إلى الاستباق – جذب الانتباه – تهدئة التوترات الانفعالية – تحقيق المصالح الشخصية – التهرب من الشعور بالذنب – الميل للعدوان – الفراغ – الميل إلى التصديق – الترهيب والتخويف – الحاجة للشعور بالثقة – ضعف الوازع الديني).

المطلب الثاني

مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سرعة الترويج للشائعات

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي Social Networking Sites (SNS) أحد أهم أشكال الإعلام الجديد (الإعلام البديل) [١]، نتيجة للطفرة التي أحدثتها ليس فقط في مجال الاتصال بين الأفراد والجماعات، بل في نتائج وتأثير هذا الاتصال المتعدد الأبعاد؛ فقد نقلت الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، ومنحت مستخدميه فرصاً هائلة للتأثير والانتقال عبر الحدود دون رقابة.

ففي الأعوام القليلة الماضية غيرت شبكة الإنترنت من عادات مستخدميها، في ظل الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي والتي مكنتهم من التحكم في طبيعة المحتوى المنشور بصورة جعلت هذا المحتوى منافساً لمحتوى وسائل الإعلام التقليدية[٢]، وهو ما أعطى أولوية للمضامين التي يضطلعون بنشرها وتبادلها مع الآخرين بدرجة فائقة من الحرية، بدلاً من الاستخدام القاصر على متابعة ما تقدمه شبكة الإنترنت من مضامين.

وعلى الرغم من مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي بفعالية في ظهور ما يُعْرَف بـ"المواطن الصحفي"، إلا أن عدم توثيق الأخبار، وصعوبة التحقق من

(1) Bolter, Jay, David: Grusin Richard. Remediation: Understanding New Media, USA: The MIT Press; 1st edition,(February 28, 2000), P. 55.

(2) Almars, Abdulqader M., et al. "HANN: Hybrid Attention Neural Network for Detecting Covid-19 Related Rumors." IEEE Access 10 (2022), P. 12334.

صحتها، وسلامة مصادرها، قد أسهم في جعل شبكات التواصل الاجتماعي أداة فاعلة أيضا في نشر الشائعات وسهولة تداولها، ومن ثمّ تصديقها والاعتقاد بصحتها، وبناء الأفكار والرؤى على أساسها [١].

لذلك أصبحت الشائعات من أهم أدوات حروب الجيل الرابع، والتي يتم استخدامها خلال الفترة الحالية لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية، من خلال عدة أدوات لتحدث آثارها السلبية والتي تزداد شيوعا وانتشاراً مع وسائل التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثة الفورية على الأجهزة الذكية وفي مقدمتها (تويتر– فيس بوك – واتس آب) في ضوء ما تمتلكه من أدوات التفاعلية والانتشار والسرعة والقدرة الفائقة على التشهير السريع، وإثارة البلبلة، والتأثير في الرأي العام.

أبرز سمات الشائعات الإلكترونية المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي [٢]:

- **سرعة الانتشار:** لا سيما في ظل استخدام الهواتف الذكية وتعدد منصات التواصل الاجتماعي، فالأمر لا يحتاج سوى دقائق معدودة، لأن تجوب الشائعة الآفاق.
- **الأعداد المتنامية للمتلقين:** نظراً لإمكانية قيام المتلقي بدور المرسل، وإعادة إرسال الرسالة المحتوية على الشائعة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تحتوي على عشرات الأعضاء الذين يعاودون بدورهم تحويل تلك الرسائل لمتلقين آخرين وهكذا.

---

(١) شريف اللبَّان، سالي الشلقاني: آليات التصدي وكيفية المواجهة: شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات، المركز العربي للبحوث والدراسات، ص٣، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: http://www.acrseg.org/40856

(٢) عمر غازي: الشائعات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي.. الواقع وسبل المواجهة، مركز سمت للدراسات، ص٢، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: http://smtcenter.net/archives/slider

- **عدم التغيير:** تأخذ الشائعة الإلكترونية شكلاً موحداً، فالمتلقي الذي يتحول إلى مرسل لا يقوم سوى بدور واحد هو النسخ واللصق أو إعادة التوجيه، وذلك بخلاف الشائعات التقليدية التي تتداولها الأفراد والتي يعتريها التغيير والتبديل، الذي قد يصل لحد التعارض في الكثير من الأحيان ويكون كفيلا بإسقاط الشائعة.

مصادر انتشار الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي (١):

- **الحسابات الوهمية:** هي التي تدون في فضاء الشبكات بأسماء مستعارة، وبعضها يحظى بشهرة واسعة، وعدد كبير من المتابعين، وقد تقوم هذه الحسابات بنشر بعض الأسرار الشخصية لبعض الشخصيات العامة كوسيلة لجذب المتابعين، وبعضها يجني أموالاً طائلة عن طريق الإعلانات المدفوعة التي يقوم بنشرها على حسابه، وقد انتشرت هذه الحسابات مؤخراً بصورة كبيرة، وهو ما يجعلها أداة سهلة لاختلاق الشائعات وتداولها على نطاق واسع.
- **المجموعات المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي:** أو الصفحات الخاصة التي يقوم بعض الأشخاص بإنشائها لصالح فكرة معينة، قد تكون الهجوم على إحدى الشخصيات على سبيل المثال، وقد يكون لهذه المجموعة أكثر من شخص لإدارتها (أدمنز Admins)، وهو ما قد يجعلها أداة سريعة لنقل وتداول الشائعات، ومثالها المجموعات المنتشرة على "فيس بوك – واتس آب" التي تتميز

(١) رضا عبد الواحد أمين: مواقع التواصل الاجتماعي والشائعات (النار والهشيم) المعالجات والحلول، مؤتمر ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦، ص٤٤٢-٤٤٣.

بسمات تقنية تتيح إنشاء – ليس موقعاً واحداً – بل عدة مواقع في ذات التوقيت بهدف تضليل المتابع لها [١].

- **الحسابات الشخصية التي تقوم بمشاركة الأخبار من مواقع أخرى غير موثوقة على شبكة الإنترنت:** وغالبا ما تكون هذه المواقع التي يتم من خلالها مشاركة الشائعة لا تحظى بثقة عالية، مثل كثير من المنتديات والمدونات، وبعض المواقع الإلكترونية التي تخصصت في نشر هذه النوعية من الأخبار المكذوبة.
- **الأخبار مجهولة المصدر:** التي يتم بثها عبر المواقع الإلكترونية، وتكون منافية للحقيقة، أو مجرد تكهنات، أو بالونة اختبار لقياس رد فعل المواطنين.
- **دور شائعات مواقع التواصل في صناعة الأزمات السياسية والإرهاب [٢]:**
- تضطلع الشائعات التي يتم بثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بدوراً فاعلاً في صناعة الأزمات والعنف والصراع السياسي، في ضوء اعتماد أغلب المستخدمين اعتماداً كلياً على تلقي المعلومات من خلالها[٣]، خاصة وأن هذه المواقع مجانية ومتاحة لكافة الأفراد، ويأتي تأثيرها السلبي المباشر من خلال صناعة الفُرقة والتشتت والعنف بين المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة الشباب، باعتبارهم فئة يسهل إقناعها بمضمون تلك الشائعات المغرضة ويسهل تجنيدهم وتبنيهم لأفكار معينة، فأصبح من اليسير تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب من

(1) Lucas Braun. Social Media and Public Opinion. Master Thesis. Vniversitat, Valencia(2012), P. 54.

(٢) للمزيد راجع سالي بكر الشلقاني: الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة كفر الشيخ، بدون سنة نشر، ص ٤٥-٥٢.

(3) Dubow, Eric F., et al. "Exposure to political conflict and violence and posttraumatic stress in Middle East youth: Protective factors." Journal of Clinical Child & Adolescent Psychology 41.4 (2012), p. 406.

خلال تلك المواقع لسريتها ولسرعتها وسهولة تواصلها مع قطاعات كبيرة من الشباب في ظل عدم وجود رقابة على مواقع التواصل الاجتماعي.

مؤشرات تطور وسائل التواصل الاجتماعي في مصر:

شهدت الدولة المصرية تغيراً كبيراً في الأعوام الأخيرة، وذلك على أثر وضع خطة شاملة لتحقيق "رؤية مصر ٢٠٣٠" وأهداف التنمية المستدامة، والتي يتمثل هدفها الشامل في إنجاز عملية التحول الرقمي بكافة مؤسسات الدولة، وكان لذلك أثر كبير على اتجاهات المواطنين وسلوكياتهم نحو استخدام الإنترنت وأجهزة الهاتف المحمول، وبالتالي التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يتضح من خلال المؤشرات التالية[١]:

- وفقًا لتقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للربع الثاني من عام ٢٠٢٢، فقد ارتفع عدد مستخدمي الهاتف المحمول في مصر إلى ٩٨.٣٤ مليون مستخدم، وهو ما يعادل ٩٠٪ من إجمالي عدد مستخدمي خدمة الهاتف في مصر [٢].
- تبلغ نسبة الأسر التي لديها هاتفاً ذكياً في مناطق الحضر ٨٠.٤٪، مقابل ٦٧.٤٪ بالمناطق الريفية.
- بلغت نسبة الأفراد من مستخدمي الهواتف المحمولة للدخول على مواقع التواصل الاجتماعي نحو ٩١.١٪، كما بلغت نسبة مستخدمي الهواتف الذكية ٦٦٪ من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (٧٤-١٥).

---

(١) المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية "دراية": تقرير "مؤشرات شبكات التواصل الاجتماعي عالمياً ومحلياً وتأثيرها على الأمن القومي"، ٢٠٢٢/١٠/١٠، بالموقع https://draya-eg.org

(٢) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، يونيو ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.mcit.gov.eg

- يقضي مستخدمو الإنترنت في المتوسط حوالي ٨ ساعات و١٠ دقائق يومياً باستخدام أي جهاز في مصر، متجاوزين المتوسط العالمي البالغ ٦ ساعات و٤٩ دقيقة، وذلك وفقًا لبيانات موقع "Egypt Data Portal" التابع للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١).

- وفقاً لإحصاءات "Egypt Data Portal"، فإن نسبة مستخدمي الإنترنت بمصر (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٤ سنة) الذين يصلون للإنترنت عبر الهواتف المحمولة هي ٩٤.٤٪، وهو ما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ ٩٢.١٪، في حين أن مستخدمي الإنترنت الذين يصلون إليه من خلال أجهزة الكمبيوتر تبلغ نسبتهم ٥٥.٧٪، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٦٦.٨٪(٢).

- وفقا لبيانات منصة "WE ARE SOCIAL" عن شهر فبراير ٢٠٢٢، حول الخمسة مواقع توصل اجتماعي الأكثر استخداماً في مصر، كانت منصة "Facebook" هي الأكثر استخداماً في مصر بين الفئة العمرية (١٦ – ٦٤عاماً) بنسبة ٨٣.٢٪، تلتها منصة "Messenger" التي حققت نسبة ٧٠.١٪، ثم جاء"WhatsApp" في المرتبة الثالثة بالنسبة للفئة العمرية المشار إليها بنحو ٦٩.٢٪، وفي المرتبة الرابعة يأتي"Instagram" بنسبة ٦٤.٩٪، ثم يأتي في المرتبة الخامسة "TIK TOK" محققاً نسبة ٥٣.٤٪(٣).

ويوضح الجدول التالي، تطور المؤشرات الخاصة بمعدلات استخدام الهاتف المحمول والإنترنت في مصر خلال الفترة (إبريل – يونيو) ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة (إبريل – يونيو) ٢٠٢١:

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: موقع "Egypt Data Portal"، متاح على https://egypt.opendataforafrica.org

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المرجع السابق.

(٣) منصة "WE ARE SOCIA"، متاح على https://wearesocial.com/us

جدول رقم (١)

مؤشرات تطور استخدام الهاتف المحمول والإنترنت في مصر

خلال يونيو ٢٠٢٢ مقارنة بيونيو ٢٠٢١

م	المتغير	(إبريل – يونيو) ٢٠٢٢	(إبريل – يونيو) ٢٠٢١	%
١	معدل انتشار الهاتف المحمول	٪٩٤.٠١	٪٩٥.٩٦	– ٪١.٩٥
٢	إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت فائق السرعة	١٠.٥٢ مليون	٩.٥ مليون	+ ٪١٠.٧
٣	إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول	٦٨.٥٣ مليون	٥٩.٦٦ مليون	+ ٪١٤.٨٧

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، يونيو ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.mcit.gov.eg

يتضح من خلال الجدول السابق، ما يلي [١]:

- بلغ معدل انتشار الهاتف المحمول نحو ٩٤.٠١٪ بنهاية الفترة (إبريل – يونيو) ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٩٥.٩٦٪ في نهاية الفترة (أبريل – يونيو) ٢٠٢١، بمعدل تغير سنوي قدره ١.٩٥٪.
- ارتفع العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت فائق السرعة إلى ١٠.٥٢ ملايين مستخدم بنهاية يونيو ٢٠٢٢، بزيادة سنوية قدرها ١.٠٢مليون مشترك عن ذات الفترة من عام ٢٠٢١ التي بلغت ١١.٥٤ مليون مستخدم، وبمعدل نمو سنوي قدره ١٠.٧٪.
- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت من خلال الهاتف المحمول نحو ٦٨.٥٣ مليون مستخدم بنهاية الفترة أبريل – يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٥٩.٦٦ مليون مستخدم

(١) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، يونيو ٢٠٢٢، مرجع سابق، متاح على الموقع https://www.mcit.gov.eg

خلال ذات الفترة من العام السابق، بمعدل نمو سنوي قدره ١٤.٨٧٪،كما بلغت نسبة الأفراد من مستخدمي الإنترنت نحو ٧٢.٢٪.

وأخيراً، يرى الباحث أن انتشار الشائعات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ترجع للعديد من الأسباب المتداخلة والمتشابكة، لعل أبرزها التقصير في التوعية بخطورة الشائعات وطرق تلافيها، وسبل التحقق من الأخبار، هذا فضلاً عن عدم قيام بعض الجهات الرسمية باستغلال ذات الوسائل – بالصورة الفعالة – في نفي الشائعات أو توضيح المعلومات الصحيحة والتواصل مع المواطنين.

المبحث الثالث

أثر الشائعات على سوقي رأس المال والنقد

قد تستهدف الشائعة أحد أنشطة الاقتصاد الجزئي، فتتركز نتائجها على المتعاملين بذلك النشاط دون أن تمتد آثارها لبقية أفراد المجتمع. كما أنها قد تستهدف أحد متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة في الاقتصاد القومي بصفة عامة كالعملة المحلية أو سعر الفائدة، فتمتد آثارها إلى المجتمع ككل.

وعلى ذلك، فكلما تزايدت أهمية المتغير أو الكيان الاقتصادي الذي تستهدفه الشائعة، كان انتشارها أسرع وحجم وأعداد المتأثرين بها أكبر، لذا سوف نركز في هذا المبحث على دراسة مدى تأثير الشائعات على سوق رأس المال، وكذا سوق النقد المحلي والقطاع المصرفي نظراً لتأثيرها المباشر على الاقتصاد القومي، **وذلك في المطلبين التاليين:**

المطلب الأول: أثر الشائعات على البورصة

المطلب الثاني: أثر الشائعات على سوق النقد والقطاع المصرفي

المطلب الأول

أثر الشائعات على البورصة

تعتبر سوق الأوراق المالية (البورصة) مرآة للاقتصاد، كونها تعكس تفاعل قوى العرض والطلب وتأثر هذه القوى بالحالة الاقتصادية العامة بالبلاد، إلا أن تداول الشائعات يعد أحد أهم مصادر تهديد الأداء المنتظم للبورصة، نظراً لأنه يجب اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط في سوق الأوراق المالية بسرعة حتى تكون فعالة، وفي ضوء عدم امتلاك معظم المتداولين للمعلومات اللازمة لعمل تنبؤات دقيقة، فإن الشائعات يصبح لها تأثيراً كبيراً بشكل خاص على أولئك الذين يتداولون في السوق[1]. خاصة وأن تلك الشائعات قد استفادت في الوقت الحالي من وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، فتسري بصورة سريعة داخل سوق المال عبر وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول، الأمر الذي يمكنها من أن تُحدث انهياراً أو على الأقل تراجعاً كبيراً في أداء البورصة، أو انهياراً لأسهم شركات بعينها في البورصة.

أولاً: الشائعات داخل أسواق الأوراق المالية:

تعد سوق الأوراق المالية بيئة خصبة لنمو وانتشار الشائعات، نظراً لغياب الشفافية وارتفاع مستوى عدم اليقين داخل هذه السوق، مما يدفع المستثمرين والمتعاملين في سوق الأسهم إلى البحث عن المعلومات وتصديق الأخبار المكذوبة دون السعي للتحقق منها ومن مصدرها ومن دقتها.

(1) Rose, Arnold M. "Rumor in the stock market." Public Opinion Quarterly 15.3 (1951): 461.

أدت التطورات التكنولوجية المختلفة بمجالي الإنترنت والاتصالات إلى زيادة نمو وانتشار الشائعات باعتبارها وسيطاً فعالاً يتم من خلاله تداول ونشر الشائعات بسرعة فائقة، إذ يتبادل المستثمرون المعلومات في غرف الدردشة ومجموعات الأخبار ولوحات الرسائل، الأمر الذي يؤثر بصورة كبيرة على زيادة سرعة اتخاذ القرار. كما يمكن أيضاً أن تنتقل الشائعات من خلال الكلام الشفهي أو الرسائل الإخبارية، وهو ما يوجب ضرورة تقييم المعلومات والتحقق منها والتعامل معها بحذر أكبر.

ويرى بعض المحللين أن المتداولين في الأسواق المالية هم المسؤولون عن انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة المرتبطة بالبورصة خاصة تلك التي تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي [1]. وفي هذا الصدد، يؤكد Bommel (٢٠٠٣) أن مروجي الشائعات المالية يكونون من المحللين الهواة المهرة، أو مستثمرين يستطيعون التوصل للمعلومات بالصدفة مثل الموردين أو العملاء، أو بعض الأفراد الذين لديهم قدرة على الوصول للمعلومات الداخلية. ويشترك هؤلاء جميعاً في أن قدرتهم على التداول تكون صغيرة جداً، ومن ثم فإن قدرتهم على استغلال المعلومات المتوفرة لديهم في التداول وسوق الأوراق المالية تكون محدودة.

ومن أمثلة ذلك، قيام شخص مجهول الهوية بنشر مقال على موقع سيكينج ألفا عن بنك أوف كاليفورنيا، والذي ادعى خلاله بوجود علاقات تربط مدير البنك مع أحد المساجين، وقد أدى تناول وسائل الإعلام للشائعة إلى منحها قدراً من المصداقية. الأمر الذي انعكس على انخفاض سعر السهم إلى ٢٩٪ من قيمته منذ عام ٢٠٠٢،

(1) Khan, Kalim, and Mohd Osaid Koti. "Impact of Rumors and Fake News on Stock Market." Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT) 12.14 (2021): 6094.

واستقالة رئيس البنك ونائبه، وتبين عقب ذلك أن مروج الشائعة قام ببيع سهم البنك على المكشوف [١].

يتبين من ذلك، استفادة مروجي الشائعات من حالة الارتباك التي تحدث في أسعار الأسهم من خلال المضاربة للربح من ارتفاع وانخفاض الأسهم، حيث يقومون ببيع الأسهم عند ارتفاع سعرها مما يحقق لهم هامشاً كبيراً من الربح، وعند انخفاض سعر الأسهم تتم إعادة الشراء مرة أخرى بأسعار منخفضة، وهو ما يحقق لهم هامش ربح مرتفع من خلال العمليات الوهمية[٢].

وصنف Kyle (١٩٨٥) الشائعات في الأسواق المالية إلى الشائعات القائمة على معلومات خاصة، والشائعات التي لا تستند إلى أي معلومات (مثل الخداع)[٣] ووظف Bommel (٢٠٠٣) إطار Kyle (١٩٨٥) لوضع نموذج تفسيري للتداول في الأسواق المالية باستخدام المعلومات الداخلية. حيث يقوم هذا النموذج على فرضية أن مروجي الشائعات من المستثمرين الذين لديهم معلومات خاصة، وقيامهم بنشر ما يحصلون عليه من معلومات كما هي أو تشويهها عن عمد، بهدف تحقيق مصالح ذاتية. حيث يحدث مروجو الشائعات تأثيراً اجتماعياً على غيرهم من المتداولين الذين يؤثرون على أسعار الأسهم من خلال التحرك الجماعي[٤].

(١) القبس الإلكتروني: كيف تؤثر الشائعات على سوق الأسهم؟، صحيفة القبس الإلكترونية، ٢٠١٩، متاح على https://bit.ly/3QERJPO

(٢) سعد جاد الله حمود وآخرون: الشائعات الاقتصادية والتجارية واستراتيجية التصدي، المؤتمر العلمي السادس "القانون والشائعات"، جامعة طنطا، (٢٣-٢٢) أبريل ٢٠١٩، ص ١٠.

(3)KIM, Alex Gunwoo; YOON, Sangwon. Detecting Rumor Veracity with Only Textual Information by Double-Channel Structure. In: Proceedings of the Tenth International Workshop on Natural Language Processing for Social Media. 2022. p. 36.

(4)Van Bommel, Jos. Rumors. The journal of Finance, 2003, 58.4: p. 1504.

وحول انتقال الشائعات داخل الأسواق المالية، يرى Kosfeld (٢٠٠٥) أن مداومة التواصل فيما بين المتداولين، يؤدي إلى سرعة انتشار الشائعات التي تؤثر بدورها على اتجاهات المستثمرين، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على السوق، كما يوضح Kosfeld أنه في حالة اندثار الشائعة فإنها لا تؤثر على أسعار التوازن، في حين ما انتشرت الشائعة واستمرت، فإنها تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار لصالح السلعة المستهدفة من قبل مروجي الشائعة(١).

ثانياً: أنواع الشائعات المالية:

تتخذ الشائعة المرتبطة بسوق الأسهم صوراً وأنماطاً عديدة، وتستهدف التأثير على كمية الأسهم المتداولة وأسعارها الاسمية، وتؤدي جميعها إلى أرباح أو خسائر غير مبررة. ومن أبرز أنماط الشائعات في سوق الأسهم (زيادة أرباح الشركة – رفع أو خفض سعر الفائدة – قرب توزيع أرباح الأسهم – توسع مستقبلي للشركة – اندماج شركات – دخول مستثمرين مؤثرين) وغيرها من الشائعات المؤثرة على سلوك ومنهج المتعاملين في سوق الأسهم(٢).

عادة ما تركز الشائعات المالية على عمليات الاستحواذ والاندماج وحركات الأسهم، وهذا النوع من الشائعات يعد ظاهرة مستمرة في عالم المال، وعلى أثر ذلك فقد خصصت وسائل الإعلام خلال الفترات الأخيرة بعض خدماتها لنشر تلك الشائعات مثل عمود "head on the street" و"Abreast of the market" في

(1)Kosfeld, Michael. Rumours and markets. Journal of Mathematical Economics, 2005, 41.6: p. 652.

(٢) مفرح بن سعد الحقباني: الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثلاثون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥٠٣.

صحيفة وول ستريت، وعمود"Inside Wall Street" في بيزنس ويك، وموقع Smart Money[١].

بناءً على محتوى الشائعة، فإنه من الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الشائعات المالية، اعتماداً على ما إذا كانت الشائعات تتعلق بالشركات أو الأشخاص أو الاقتصاد والبيئات السياسية:

١) **الشائعات المالية المتعلقة بالشركات:**

وهي الادعاءات التي لم يتم التحقق منها وتركز مباشرة على السلوك المالي للشركات، مثل انتشار تكهنات وادعاءات عن استعداد الشركة X لعرض استحواذ على شركة Y[٢]. ومن أبرز الأمثلة على هذه الشائعات انتشار شائعة عام ١٩٩٩م، حول احتمالية بيع سلسلة صيدليات Aid Rite لشركة Wal-Mart، على الفور اكتسب سهم Rite Aid زيادة بلغت ٧٪ في عمليات تداول بطيئة، وذلك بالرغم عدم منطقية هذا الادعاء[٣]، وفي عام ٢٠٠٠م، هبطت أسهم بنك دويتشه بنسبة ٧٪ في أعقاب انتشار شائعة مفاداها تكبد البنك لخسارة مليار دولار بإحدى صفقات السندات غير المرغوبة.

٢) **الشائعات المالية الموجهة:**

تركز هذه الشائعات على الشخصيات في عالم الأعمال الذين يمكن أن يكون لأنشطتهم آثار على الاستقرار الاقتصادي لشركاتهم أو الأسواق المالية بصفة

(١) مفرح بن سعد الحقباني: الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، المرجع السابق، ص ٥٠٦.

(2) Kimmel, Allan J. "Rumors and the financial marketplace" The Journal of Behavioral Finance 5.3 (2004), p136.

(3) John Kell: Rite Aid shares soar on rumored Walgreens takeover, Fortune, 2015, retrieved from https://bit.ly/3RjDMXK.

عامة. مثل أن تتناول شائعة ما قرار استقالة إحدى الشخصيات، أو الخلافات الداخلية بين الموظفين وقياداتهم، أو الصراعات بين المساهمين والرئيس التنفيذي لإحدى المؤسسات [١].

من أبرز الأمثلة على هذا النوع من الشائعات، انتشار شائعة في غضون عام ٢٠٠٠ مفادها قيام المدير المالي لشركة Oracle بالتقدم باستقالته، حيث أدت الشائعة إلى حدوث انخفاض في أسهم Oracle بنسبة وصلت لـ ١٥٪ في بورصة ناسداك، مما نتج عنه إلغاء التداولات الخاطئة التي وقعت أثناء فترة تداول الشائعة [٢].

٣) <u>الشائعات التي تركز على الأحداث:</u>

تركز هذه الشائعات على الأحداث التي تؤثر على البيئات الاقتصادية والسياسية، ويمكن لهذه الشائعات أن تشكل تهديداً بعدم استقرار الأنشطة التجارية داخل سوق الأوراق المالية، كما تركز هذه الشائعات أيضاً على الأمور الصحية لقادة العالم وكذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإنتاج الدول من النفط والموارد الطبيعية[٣]. فعلى سبيل المثال، في غضون عام ٢٠٠٤ قامت إحدى الصحف الصينية بنشر تقارير حول نية البنك المركزي الصيني بإعادة تقييم اليوان بنسبة تصل إلى ٥٪، مما ترتب عليها وجود سيناريوهات تفاؤلية داخل الأسواق المالية الأمريكية جراء هذه المضاربة التي تعزز من انخفاض العجز التجاري وتقليل الخسائر في العمالة

(1) Kimmel, Allan J. "Rumors and the financial marketplace" The Journal of Behavioral Finance 5.3 (2004):op. cit., p. 138.

(2) Forbes: rumor of the day: Oracle denies Ellison Resignation, Forbes, 2000, retrieved from https://bit.ly/3RjF7he.

(3) Kimmel, Allan J. "Rumors and the financial marketplace." The Journal of Behavioral Finance 5.3 (2004):op. cit., p. 138.

الصناعية بالصين [١]. كما أدت الشائعات التي تم ترويجها حول عودة مايكل جوردان إلى كرة السلة خلال عام ١٩٩٣ إلى إحداث ارتفاع ملحوظ لأسهم شركات جنرال ميلز وماكدونالدز ونايك وكويكر أوتس وسارا لي، وهي الشركات التي يدعمها جوردان [٢].

ثالثاً: آثار الشائعات على عمليات البورصة:

تتداخل عدة عوامل في تحديد أسعار الأوراق المالية، ومن بين هذه العوامل وجود مؤثرات نفسية على المتعاملين في سوق الأوراق المالية، والتي تتمثل في وجود معلومات غير صحيحة وغير مؤكدة تتعلق بالشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة [٣]، ويعد تداول هذه المعلومات بمثابة شائعات ذات تأثير على حركة واتجاه أسعار الأوراق المالية سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وقد يستمر الانخفاض لفترة زمنية ينتج عنها إحداث أزمة مالية.

على الرغم من أنه من المفترض أن أي تغييرات في أسعار الأسهم أو السندات أو السلع ينبغي أن تكون خاضعة فقط للحقائق والتغييرات في هيكل أسعار المنافسين وكذلك التقلبات في أسعار الفائدة وصعوبات العمل وأنشطة الاستحواذ وتسريح العمالة وخطوط الإنتاج الجديدة وما شابه [٤]، إلا أنه من الصعب الاختلاف حول تأثير

(1) Chris, Buckley: China Is Said to Consider Revaluating Its currency, The New York times, 2004, retrieved from https://nyti.ms/3conDBL.

(2) Kimmel, Allan J. "Rumors and the financial marketplace." The Journal of Behavioral Finance 5.3 (2004): op. cit., p. 140.

(3) Lei, Zhen, et al. "Rumors in the stock market and stock price volatility: Evidence from a behavioral experiment." Economic Research Journal 9 (2016): 119.

(٤) أحمد إياد مالك حاتم، ونذير محمد محمد: العوامل المؤثرة في سعر السهم والقيمة السوقية لحقوق الملكية – دراسة مسحية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٤٤، عدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١٠٩.

الشائعات على أسعار الأسهم، فغالباً ما يتردد في وسائل الإعلام عن ارتفاع سهم X كنتيجة لتداول شائعات معينة.

تمارس الشائعات دوراً حاسماً للمتداولين بالأسواق المالية ولا سيما الأسواق التي تعطي أهمية وقيمة كبيرة للمعلومات الجديدة، ففي هذه الحالة يسعى المتداولون إلى اتخاذ القرار المناسب بناءً على ما يرد لهم من معلومات، قبل أن تنتشر وتصل إلى بقية المتداولين بالسوق المالية. كما تعمل الضغوط المتزايدة والحاجة للاستجابة السريعة في السوق المالية، على تحفيز المتداولين للبحث والتنقيب بهدف الوقوف على أي مؤشرات حول الأحداث المستقبلية، وهو الأمر الذي يهيئ المتداولون لاستقبال الشائعات المتضمنة معلومات حول القرارات الإدارية وأنشطة السوق التي لم يتم الإعلان عنها، ويطلق خبراء السوق على هؤلاء المتداولين بأنهم متداولون الضوضاء.

وعلى ذلك، فإن أثر الشائعات على عمليات البورصة يتمثل في تحريك أسعار الأوراق المالية. ويقصد بتحريك أسعار الأوراق المالية العمل على رفع أو خفض الأسعار خارج الإطار الطبيعي لسير السوق، أو التدخل في آلية العرض والطلب على الأوراق بخلق عرض أو طلب وهمي (مفتعل) بقصد رفع أو خفض الأسعار، إذ يلجأ بعض المضاربين إلى أساليب غير مشروعة لخلق طلب زائف من خلال شراء كمية كبيرة من الورقة المالية، مما يوحي بوجود طلب متزايد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الورقة، كما قد يعمدون إلى خلق عرض زائف ببيع كمية كبيرة من الورقة المالية، الأمر الذي يوحي بوجود زيادة في العرض، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض سعر الورقة[١].

(١) طاهر شوقي مؤمن: أثر الشائعات على عمليات البورصة وسبل مواجهتها، كلية الحقوق، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، ص٣، بحث منشور على الموقع: https://www.researchgate.net/...Khalifa2/.../athralshayat-ly-mlyat-al

ومن بين هذه الأساليب غير المشروعة، نشر وبث أخبار غير صحيحة عن الورقة المالية، بهدف تعظيم الأرباح، وبالتالي تؤدي الشائعات إلى تحقيق أرباح غير عادلة للمستفيدين من ترويجها، مقابل تحقيق خسائر غير عادلة للمتضررين الذين تعرضوا لخداع مروجي الشائعات.

حيث تؤثر الشائعات على حركة التداول والبيع سلباً، حيث تؤدي الشائعات إلى ارتفاع سعر السهم بشكل مبالغ فيه، مما يؤدي بالبورصة إلى إيقاف السهم، حتى يتم التحقق من الشركة حول الشائعة والتي تنفيه وتؤكد على عدم صحته، وتتم إعادة التعامل على السهم مرة أخرى، ومن ثم ينخفض السهم، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث حالة من الإرباك في السوق.

وعلى ذلك، فإن الشائعات تؤثر – بصورة مباشرة – على حركة أسعار الأوراق المالية بالبورصة، وهي حركة غالباً ما تأخذ أحد اتجاهين [١]:

١) اتجاه الصعود: برفع أسعار الأوراق المالية، إذا كانت الشائعات ذات أثر إيجابي على التداول بالبورصة، كشائعة اعتزام الشركة المصدرة للورقة شراء أصول جديدة أو التوسع في مشروعاتها القائمة أو الإعلان عن شراء حصة في شركة أخرى.

٢) اتجاه الهبوط: بخفض أسعار الأوراق المالية، إذا كانت الشائعات ذات أثر سلبي على التداول، مثل وجود نية للاستحواذ على الشركة أو بيعها أو وجود خسائر بالشركة.

تعد حادثة شركة Emulex لصناعة معدات الكمبيوتر في كاليفورنيا من أبرز الأمثلة التي لعبت بها الشائعات دوراً في خفض قيمة أسهمها، حيث انتشرت شائعة تتضمن خضوع الشركة للتحقيقات بمعرفة لجنة الأوراق المالية والبورصات. وقد

(١) طاهر شوقي مؤمن: أثر الشائعات على عمليات البورصة وسبل مواجهتها، المرجع السابق، ص٤.

انتشرت الشائعة عبر وسائل الإعلام، والتي ترتب عليها انخفاض قيمة سهم الشركة بأكثر من ٥٠٪، وهو ما ترتب عليه خسارة قدرها نحو ٢.٤٥ مليار دولار في القيمة السوقية للشركة [١].

على الرغم من ذلك، فإن هناك غياباً واضحاً للنظرية الاقتصادية في تفسير أثر الشائعات على أسواق الأوراق المالية، إلا أن هناك جهوداً للباحثين والمحللين للكشف عن هذا التأثير. حيث تؤكد دراسة Werner and Murray (٢٠٠٤) والتي اضطلعت بفحص محتوى نحو ١.٥ مليون رسالة منشورة في مواقع Raging Bull, Finance Yahoo, لـ ٤٥ شركة، على أنه عادة ما تؤدي الشائعة الإيجابية إلى عائد إيجابي في يوم التداول التالي، بينما تؤدي الرسالة السلبية إلى عكس ذلك[٢].

وتوصلت دراسة Kiymaz (٢٠٠١) من خلال فحص (٣٥٥) من الشائعات السلبية والإيجابية، إلى أن هناك عوائد إيجابية مؤثرة للشائعات خلال الأربعة الأيام الأولى من النشر، في حين تبدأ التأثيرات السلبية للشائعات بعد ذلك. كما توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت كفاءة سوق الأسهم، انخفضت احتمالية حصول المستثمرين على أرباح غير طبيعية تأثراً بانتشار الشائعات[٣].

(1) Kimmel, Allan J. "Rumors and the financial marketplace" The Journal of Behavioral Finance 5.3 (2004):op. cit., p. 139.
(2) Antweiler, Werner; Frank, Murray Z. Is all that talk just noise? The information content of internet stock message boards. The Journal of finance, 2004, 59.3, 1268.
(3) Kiymaz, Halil. The effects of stock market rumors on stock prices: evidence from an emerging market. Journal of Multinational Financial Management, 2001, 11.1, 1099.

بحثت دراسة Spiegel et al. (٢٠١٠) في كيفية تأثير الشائعات المنشورة عبر الإنترنت على سوق الأسهم، وأشارت النتائج إلى أن هناك تأثيراً موجباً للشائعات خلال الأيام الخمس الأولى من النشر على سوق الأسهم، في حين تبدأ التأثيرات السلبية للشائعة بعد تلك الفترة، كما أشارت النتائج إلى تميز الشائعات الفردية بتأثير أقوى من الشائعات المتعددة، وأن الشائعات الأولية لها تأثير أقوى من اللاحقة(١).

كما بحثت دراسة Durand et al. (٢٠٠٣) في آثار الشائعات التي تطلقها شركات التعدين حول اندماجها مع شركات الإنترنت والتكنولوجيا، ومن خلال فحص (٨٨) شركة، توصلت الدراسة إلى أن متوسط العائد غير الطبيعي قد بلغ ٢٤٪ خلال الخمس الأيام الأولى من نشر الشائعة(٢).

وركزت دراسة Pound and Zeckhauser (١٩٩٠) على تأثير شائعات الاستحواذ على أسعار الأسهم، عن طريق تحليل الشائعات المنشورة في عمود heard on the street في صحيفة وول ستريت في الفترة من (١٩٨٣ – ١٩٨٥)، وكشفت النتائج أن السوق يتفاعل بكفاءة مع الشائعات المنشورة، أي أنه عمليات التداول البسيطة التي تقوم على بيع أو شراء أسهم شركات الاستحواذ لا تحقق عوائد زائدة، كما أكدت النتائج على ارتفاع أسعار أسهم شركات الاستحواذ في الفترة التي تسبق إطلاق الشائعات مقابل عدم وجود رد فعل ملموس في اليوم الأول لنشر الشائعة، وأخيراً، أكدت الدراسة على الشائعات قد تنبأت بشكل دقيق حول عروض الاستحواذ الوشيكة(٣).

(1) Spiegel, Uriel; Tavor, Tchai; TEMPLEMAN, Joseph. The effects of rumors on financial market efficiency. Applied Economics Letters, 2010, 17.15: 1462.
(2) Durand, Robert B.; Koh, Shern-Wei; NG, Hock Guan. From gold to silicon. Journal of Multinational Financial Management, 2003, 13.3: 278.
(3) Pound, John; Zeckhauser, Richard. Clearly heard on the street: The effect of takeover rumors on stock prices. Journal of Business, 1990, 294.

اهتمت دراسة Yang & Luo (٢٠١٤) بدراسة أثر الرد على الشائعات على عوائد الأسهم في سوق الأسهم الصينية خلال الفترة (٢٠٠٧ –٢٠١١)، وقد حللت الدراسة (٨٣٢) رداً توضيحياً على الشائعات الخاصة بالاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الأصول والتغييرات الإيجابية في عمليات الشركات. وكشفت نتائج الدراسة بأن هناك متوسطاً إيجابياً للعائد التراكمي غير الطبيعي بعد الرد على الشائعات في الأسواق الصاعدة وأن هناك متوسط عائد تراكمي غير طبيعي سلبي في الأسواق الهابطة، كما أكدت نتائج الدراسة على عدم قدرة المستثمرين على التمييز بين الشائعات التي ثبتت صحتها وتلك التي ثبت أنها كاذبة، أو بين الرد القوي أو الضعيف على الشائعات، حيث لا يستطيع المستثمرون تعديل استراتيجياتهم وفقاً لذلك(١).

كما كشفت نتائج الدراسة أن الشركات التي يمتلك أسهمها عدداً كبيراً من المستثمرين الأفراد، عادة ما تحقق عوائد غير طبيعية إيجابية في السوق الصاعدة، وعوائد غير طبيعية سلبية في السوق الهابطة مقارنة بالشركات المملوكة لعدد أقل من المستثمرين الأفراد. وفيما يتعلق بسلوك المتداولين، أكدت الدراسة أن استجابة المتداولين لا تختلف في الأسواق الصاعدة والهابطة بعد الرد على الشائعات، كما أكدت النتائج أيضاً على عدم وجود اختلاف في العوائد غير الطبيعية بين الشركات التي تنفي الشائعات بشدة، أو تلك التي تكتفي بتوضيح بسيط حول عدم صحة الشائعات المتداولة(٢).

(1) Yang, Xiaolan; Luo, Yongli. Rumor clarification and stock returns: Do bull markets behave differently from bear markets?. Emerging Markets Finance and Trade, 2014, 50.1: 197,p209.
(2) Yang, Xiaolan, op. Cit., p. 210.

من الاستعراض السابق يتبين أن الآثار السلبية لانتشار الشائعات في سوق الأسهم في تتمثل تأثيرها على إعادة توزيع الثروة بين المستثمرين وفق منهج وهمي لا يستند إلى أية حقائق أو دلائل سوقية أو منطقية، ولا يتفق مع معطيات وقوى السوق الفاعلة. كما أن من أبرز المؤثرات السلبية للشائعات في سوق الأسهم، حرمان المجتمع من فرص استثمارية أكثر جاذبية على أرض الواقع نتيجة لانصراف رأس المال في اتجاه الشائعة على حساب الفرص الاستثمارية البديلة. وإذا أثبت الواقع عدم صدق الشائعة، فإن الخسائر المالية الباهظة التي تكبدها المستثمرون سوف تكون كالمفقود من رأس المال الذي ضل طريقه الاستثماري وحرم المجتمع من مشاريع استثمارية أكثر كفاءة وجاذبية وفقاً للمنطق الاقتصادي السليم(١).

وعلى ذلك، تؤثر الشائعات المالية بشكل كبير على التقلبات التي يسببها السعر، من خلال إحداث انحرافات أحادية الاتجاه عن العشوائية، إذ تميل أسعار التداول القائم على الشائعات إلى التعثر في اتجاه تصاعدي أو اتجاه هبوطي، ويرجع هذا الميل إلى الشائعات التي تؤدي إلى الانحراف عن العشوائية.

ومن ثم، تصبح الشائعات أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على عمليات البورصة، فلا يمكن تصور أن عاملاً واحداً يؤثر على العمليات، وإنما هي عدة عوامل ومن أبرزها الشائعات، والتي يتمثل أثرها في تحريك أسعار الأوراق المالية، والمشاركة في إحداث الأزمات المالية.

(١) مفرح بن سعد الحقباني: الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مرجع سابق، ص ٥٠٤.

المطلب الثاني

أثر الشائعات على سوق النقد والقطاع المصرفي

يواجه الاقتصاد المصري تحديات ضخمة للحفاظ على استقراره ونموه، إلا أن الشائعات التي تستهدف القطاع المالي والمصرفي المصري باتت تسبب إحدى العقبات أمام مسيرته، ويمكن إيجاز آثارها على العملة المحلية والقطاع المصرفي، فيما يلي(١):

تتمثل أهمية العملة في أنها تلعب دور الوسيط في التبادل والمقياس الأنسب للقيم والوسيلة المثلى للدفع الآجل والمستودع الآمن للثروة، لذلك فإن سوق التعامل في العملات يتأثر وبصورة حساسة وسريعة بالشائعات، وهو ما يجعل العملة عرضة للتقلبات غير المبررة ويُعرض المتعاملون فيها للمخاطر والخسائر الفادحة.

يسعى المضاربون لجني أرباح خيالية عن طريق عملية المضاربة بالعملات، وتعد الشائعات هي الطريقة الأولى التي يوظفها هؤلاء لتحقيق هذه المكاسب، حيث يؤدي انتشار الشائعات حول العملة إلى تحرك المواطنين لتحويلها لحماية مدخراتهم، وفي حال انتشار الشائعات بصورة أوسع فإنها تؤثر على سعر الصرف، وبالتالي يتحقق للمضاربين أرباح كبيرة على حساب الاقتصاد الوطني(٢).

بغض النظر عن مدى صحتها، تؤدي الشائعات حول العملات المحلية إلى ارتفاع أو انخفاض في قيمة العملة لمدة زمنية قصيرة، ثم سرعان ما تعود قيمة العملة إلى الوضع الطبيعي عقب انتهاء أثر الشائعة. وتتوسط تجارب قوى السوق علاقة التأثير بين الشائعات والعملات.

---

(١) مفرح بن سعد الحقباني: المرجع السابق، ص ٤٩٠– ٤٩٣.

(٢) أحمد خطاب. (٢٠١٦، أكتوبر ٢٠). لماذا تظهر شائعات سعر صرف العملة. صحيفة مال. ٢٠١٦، متاح على: https://bit.ly/3Q3PsNy

فقد يتم استهداف التأثير على سوق النقد المحلي من خلال الترويج لشائعة كالادعاء باعتزام السلطات النقدية بالبلاد تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار. فإن لم تتمكن تلك السلطات من سرعة إزالة الغموض المحيط بالشائعة، فإن أهمية العملة المحلية سوف تكون كافية لتزويد الشائعة بسرعة انتشار عالية، لتنعكس آثارها الاقتصادية سلباً على كافة المواطنين وإضعاف ثقتهم في العملة المحلية، الأمر الذي سيدفع العديد منهم إلى محاولة التخلص من الجنيه خشية انخفاض قيمته مستقبلاً، والسعي لشراء الدولار للرغبة في الاستفادة من الارتفاع المرتقب لسعره، وبالتالي يزداد الطلب على الدولار وتزداد الكمية المعروضة من الجنيه، فتنخفض قيمة الأخير فعلياً في مقابل الدولار.

فعلى افتراض الترويج لشائعة مفادها تخفيض قيمة الجنيه إلى ٢٥ للدولار، الأمر الذي سوف يؤدي بدوره إلى لجوء المواطنين إلى التخلص من الجنيه في الوقت خشية انخفاض قيمته مستقبلاً، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الدولار في الوقت الحاضر بهدف الاستفادة من ارتفاع سعره مستقبلاً، مما سيترتب عليه زيادة الكمية المعروضة من الجنيه، في مقابل زيادة الكمية المطلوبة من الدولار[١].

ويتضح من الشكل البياني التالي أن الزيادة في الكمية المعروضة من الجنيه قد أدت إلى انتقال منحنى عرض الجنيه إلى المنحنى (S2)، وأن سعر الجنيه مقاساً بالدولار قد انخفض إلى السعر A. وفي حالة وجود توجه لدى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي المصري، بالحفاظ على سعر الجنيه عند السعر (٢٠)، أو الحفاظ على قوة العملة المصرية بأسواق الصرف العالمية، فإنها يجب أن تتدخل

(١) مفرح بن سعد الحقباني: الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مرجع سابق، ص ٤٩١.

للتخلص من الزيادة في العرض في سوق الجنيه والتي تبلغ (Q2 – Q1)، وذلك من خلال ضخ كميات من الدولار تساوي (Q2 – Q1)/ ٢٠، وهو المقدار الذي يمثل النقصان في احتياطي الدولة من الدولار.

ويوضح الشكل التالي تأثير الشائعات على سعر صرف العملة المحلية:

شكل رقم (٢)

أثر الشائعات على سعر الصرف للعملة المحلية

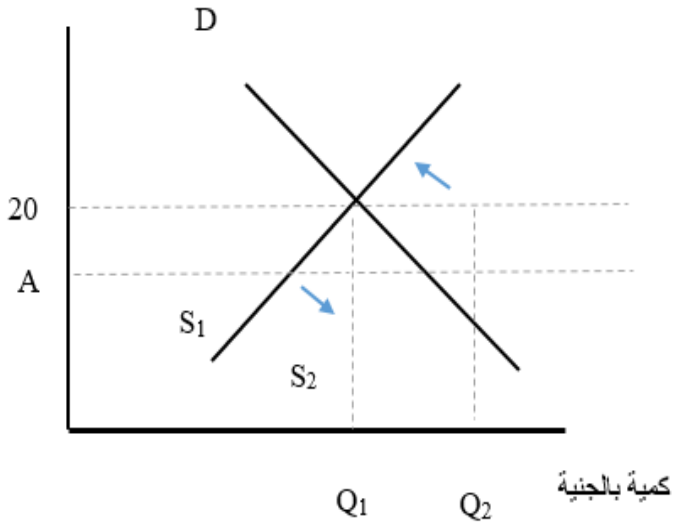

المصدر: مفرح بن سعد الحقباني: الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثلاثون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٤٩١.

من جهة أخرى، فقد يترتب أيضاً على شائعة تخفيض قيمة العملة، تنشيط التعاملات النقدية التي تتم خارج دائرة التعامل الرسمي، أو ما يعرف "بالسوق السوداء"، الأمر الذي قد يضعف من سيطرة السلطات النقدية ويقلل من قدرتها على تحديد الكمية اللازمة لتصحيح الخلل في سوق النقد. هذا فضلاً عن إمكانية مواجهة البنوك الرسمية لصعوبات تمويلية، من جراء اتجاه بعض المتعاملين لاستبدال العملة

من خلال السوق السوداء– مما قد يؤدي إلى خسائر ضخمة ناجمة عن قيام البعض بالتحصل على العملات الصعبة بالسعر الرسمي ثم إعادة بيعها بأسعار مرتفعة بالسوق السوداء.

ويعزى ازدهار السوق السوداء للدولار في مصر إلى زيادة تأثير الشائعات في ظل نقص الموارد الأجنبية المتاحة، وبالتالي عدم كفاية العملات الأجنبية المتوفرة في البنوك لسد الاعتمادات السنوية للمستوردين. الأمر الذي يدفع المستثمرين للجوء إلى السوق السوداء لتغطية احتياجاتهم، وبالتالي زيادة ضغط الطلب على الدولار وانخفاض توافر الدولار وزيادة المضاربة على ارتفاع سعر الدولار[1]. ويعد الأفراد العاملون في السوق السوداء للدولار أبرز المستفيدين من ارتفاع معدله في البنوك على الرغم من موافقة البنك المركزي على تخفيض قيمة الجنيه المصري بالبنوك لمحاربة مضاربي السوق السوداء.

كما قد يؤدي انتشار تلك الشائعة إلى إثارة التخوفات بأوساط التجار لخشيتهم من انخفاض قيمة العملة المحلية، مما قد يدفع الكثير منهم لزيادة الطلب على السلع الأجنبية، بهدف تلافي الارتفاع المستقبلي في قيمة العملة الأجنبية، مما يستتبعه زيادة إضافية في عرض العملات المحلية، وكذا في الطلب على العملات الأجنبية. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ازدياد حاجة السلطات النقدية إلى كميات إضافية من العملات الأجنبية بهدف سد حاجة السوق المتزايدة عليها، مما يزيد من استنزاف رصيد الدولة من العملات الصعبة.

(1) Ezzat Molouk Kenawy,Rumors and their economic impacts. International journal research & development organization. (2016), 2(3).

ومن أهم الآثار السلبية لتلك الشائعة إمكانية حدوث حالة من التضخم (Inflation)، نتيجة لزيادة المعروض من العملة المحلية غير المصحوبة بزيادة في القدرة الإنتاجية للدولة، إذ إنه من المتوقع أن يسعى التجار للاستفادة من الشائعة من خلال التقليل من المعروض من السلع بهدف تحقيق فوائد مرتفعة، كما سيتجه المستهلكون للتوسع في الطلب خشية الارتفاع المستقبلي للأسعار، وبالتالي حدوث زيادة في الطلب الكلي، وانخفاض في العرض الكلي، فيحدث ارتفاع حقيقي وإضافي في المستوى العام للأسعار. وبحدوث التضخم تفقد السلع المحلية قدرتها التنافسية بالأسواق العالمية، ويتقلص التصدير ويزداد الاستيراد من تلك السلع، ويزداد عجز الميزان التجاري، ويتزايد بالتالي استنزاف العملات الأجنبية بصورة أكبر، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضافة المزيد من الأعباء على كاهل السلطات النقدية الملتزمة في الأصل بتأمين احتياجات السوق من العملة الصعبة.

مؤشرات الضغط على سعر الصرف:

قد يؤثر تنامي الترويج للشائعات حول المخاطر الناتجة عن تعويم العملة، ووجود انخفاض قادم في سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار نتيجة للتعويم، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقص في الموارد الأجنبية المتاحة، وهناك مؤشرات للضغط على سعر الصرف يسهل متابعتها بصورة يومية أو شهرية، وغالباً ما تعطي مؤشراً إلى بوادر انخفاض قادم في سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار وذلك قبل حدوث انخفاض فعلي بعدة أسابيع، وتتميز هذه المؤشرات بقدرتها على استباق الأحداث إلى حد كبير، الأمر الذي يمنح السلطة النقدية المصرية فرصة لإدارة الأزمة، وتتمثل أبرز تلك المؤشرات في ما يلي[1]:

(١) للمزيد راجع: محمود محمد السيد، وآخرين: تعظيم دور القطاع المصرفي المصري في مواجهة أثر مخاطر تعويم العملة على تغير سعر الصرف "دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد٤، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٢٨-١٢٩.

١) الانخفاض الحاد في صافي الأصول/الخصوم الأجنبية في القطاع المصرفي:

إن الانخفاض المستمر والسريع في صافي الأصول أو التحول من صافي أصول أجنبية إلى صافي خصوم أجنبية، يعني تدخل البنوك والبنك المركزي لسد الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات، وهذا التدخل يعني قلة الموارد التمويلية الأخرى مثل الـ FDI والأموال الساخنة وتعاظم حجم الفجوة التمويلية.

٢) ارتفاع العائد على السندات الدولارية في السوق الثانوي بصورة حادة:

وهذا يعني ارتفاع مخاوف المستثمر الأجنبي من تخلف الدولة عن سداد التزاماتها بالعملات الأجنبية.

٣) ارتفاع سعر الإقراض ما بين البنوك بالجنيه المصري (الإنتربنك) بصورة سريعة وغير متوقعة نتيجة نقص في السيولة:

وهذا غالباً ما يحدث في المراحل الأولى من الأزمة، نتيجة لقيام المستثمر الأجنبي بالتخارج السريع من مصر، مما يدفع البنوك لبيع سيولة بالجنيه المصري للبنك المركزي بهدف الحصول على دولار لسد طلبات التخارج، وتؤدي هذه العملية إلى شُح مفاجئ في سوق الإنتربنك.

٤) بيع مكثف ويومي من المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم.

اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف المستنبط من سعر سهم الـ CIB في السوق المحلي بالجنيه المصري وسعر وثيقة الـ GDR في سوق لندن بالدولار:

فنتيجة لتكالب المستثمرين على الحصول على الدولار خارج مصر، عن طريق شراء السهم في مصر وبيعه في لندن، فإن السهم يرتفع في مصر وينخفض في لندن.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى مداومة سعي السلطة النقدية المصرية إلى الوصول لسعر صرف مرن قادر على امتصاص الصدمات، بدلاً من توزيع الصدمة على كل المؤشرات المشار إليها.

المبحث الرابع

الشائعات الاقتصادية حيال الدولة المصرية وآليات مجابهتها

تستهدف الشائعات الاقتصادية إحداث الانهيارات المتتالية والمتعاقبة بفعل التوقعات التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحر، نظراً للحساسية الشديدة للاقتصاد وسرعة تأثره بالمعلومات والبيانات المغلوطة، الأمر الذي ينعكس سلباً على إلحاق الأضرار الفادحة باقتصاد الدولة.

تواجه الدولة المصرية عدداً كبيراً من الشائعات الاقتصادية المغرضة التي تستهدف استقرارها المالي والاقتصادي، وبالتالي عرقلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي، والقضاء على الفرص الاستثمارية، وزعزعة ثقة المواطنين في الدولة، والعمل على تقويض جهود الدولة نحو التنمية، وقطع الطريق على الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كالادعاء بتعرض الدولة للإفلاس، بالإضافة إلى الشائعات التي تستهدف الجنيه المصري، بسبب الأزمة العالمية، ورفع أسعار الفائدة، في الوقت الذي تتواصل فيه أصداء الحرب الروسية – الأوكرانية، وتأثيراتها الاقتصادية على شعوب العالم.

وعلى ذلك، فسوف نركز في هذا المبحث على دراسة مدى تأثير الشائعات على مختلف قطاعات الدولة وانعكاسها على الاقتصاد المصري، وتناول أثر هذه الشائعات على البورصة المصرية، وكذا سوق النقد المحلي والقطاع المصرفي المصري، نظراً لتأثيرها المباشر على الاقتصاد القومي، ثم نتطرق لدراسة الآليات التي تستخدمها الدولة المصرية لمواجهة الشائعات، **وذلك في المطلبين التاليين:**

المطلب الأول: الشائعات الاقتصادية حيال الدولة المصرية

المطلب الثاني: آليات مجابهة الشائعات في مصر

المطلب الأول

الشائعات الاقتصادية حيال الدولة المصرية

تعد ظاهرة الشائعات في المجالات الاقتصادية والتجارية من أكثر الظواهر السلبية تأثيراً في هذه المجالات، إذ إنها تؤدي إلى إضعاف الروح المعنوية من خلال زعزعة ثقة المتعاملين والتشويش على تفكيرهم وتكوين مفاهيم واتجاهات خاطئة لديهم، كما تؤدي الشائعات إلى تدمير الاقتصاد الوطني من خلال إحداث تقلبات في أسعار الأسهم وتحطيم المراكز المالية والحد من الاستثمارات المحلية والأجنبية(١).

ويواجه الاقتصاد المصري حرباً شرسةً مع الشائعات التي تستهدف تدميره، وتعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدولة.

وعلى ذلك، فسوف نتعرض فيما يلي لأبرز الشائعات التي يتعرض لها الاقتصاد المصري، وأهم المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بهذه الشائعات.

الشائعات التي استهدفت الاقتصاد المصري:

من أبرز هذه الشائعات الادعاء بضعف جدوى مشروع المونوريل، واقتصار خدماته على قاطني العاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك عدم جدوى المشروع القومي "الدلتا الجديدة" نتيجة لعدم توافر الموارد المائية اللازمة لري الأراضي الزراعية، وشائعة تنفيذ المشروع القومي لتطوير القرى ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" دون تحقيق احتياجات قاطنيها.

(١) سعد جاد الله حمود وآخرون: الشائعات الاقتصادية والتجارية واستراتيجية التصدي، مرجع سابق، ص١٣.

كما تضمنت هذه الشائعات شائعة إهدار مليارات الجنيهات على تنفيذ المشروع القومي لتأهيل الترع رغم عدم جدواه في خدمة الأراضي الزراعية، وإهدار الدولة مبالغ طائلة لتنفيذ مشروعات طرق وكباري غير مطابقة للمواصفات القياسية، واستيراد صفقة عربات قطارات السكك الحديدية بتكلفة باهظة تفوق مثيلاتها في دول العالم. كما شملت الشائعات تجميد برنامج "تكافل وكرامة" لعدد من المستفيدين تمهيداً لإيقافه بشكل كامل، وسحب الوحدات السكنية البديلة للعشوائيات من قاطنيها عقب أيام من تسليمها، وتوقف العمل بمشروعات الآثار والترميم في ظل جائحة كورونا، وعدم جدوى قناة السويس الجديدة في تحقيق أي زيادات بإيرادات القناة تزامناً مع الذكرى السادسة لافتتاحها(١).

كذلك شائعة الاستقطاع من حسابات المواطنين بالبنوك لتمويل باقي مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، واعتزام الدولة إصدار الصكوك السيادية كأداة لرهن الأصول المملوكة للدولة مقابل الاقتراض، وشائعة غياب الرقابة على إيرادات هيئة الأوقاف المصرية ومصروفاتها، وكذا شائعة نقص السلع الأساسية في كافة محافظات الجمهورية خلال الأشهر المقبلة تأثراً بتداعيات أزمة كورونا، وإلغاء التعامل بالعملة الورقية فئة الجنيه بالأسواق، والإعلان عن إنفاق ٩٠ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة لتنفيذ مشروعات العاصمة الإدارية والمدن الجديدة(٢).

تحليل معدل انتشار الشائعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢١):

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١، ٢٠٢٢"، ص٢، متاح على: https://www.sis.gov.eg

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات: المرجع السابق، ص٢.

أولاً: على مستوى الأعوام خلال فترة الدراسة:

يتضح من تحليل معدل انتشار الشائعات الاقتصادية الضارة خلال تلك الفترة، أن عام ٢٠٢١ قد جاء في الصدارة بنسبة تبلغ ٢٣.٥٪، وذلك مقارنة بـ ٢٢.٩٪ عام ٢٠٢٠، و٢٠.١٪ عام ٢٠١٩، و١٢.٩٪ عام ٢٠١٨، و٩.٣٪ عام ٢٠١٧، و٦.٥٪ عام ٢٠١٦، و٣.١٪ عام ٢٠١٥، و١.٧٪ عام ٢٠١٤[١].

ويوضح الشكل التالي الترتيب النسبي لمعدل انتشار الشائعات في غضون الفترة المذكورة:

شكل رقم (٣)

ترتيب السنوات طبقاً لمعدل انتشار الشائعات (٢٠١٤ – ٢٠٢١م)

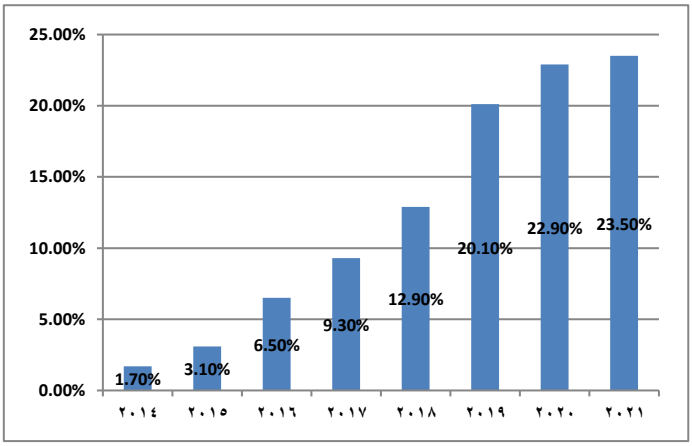

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، حصاد مواجهة الشائعات خلال الفترة من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١، انفوجراف، ٢٠٢٢/١/٢٩، متاح على: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/

ثانياً: على مستوى الشهور خلال عام ٢٠٢١:

بالنسبة للشهور، فقد جاء معدل انتشار خلال عام ٢٠٢١ كالتالي:

(١) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء: حصاد مواجهة الشائعات خلال الفترة من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١، انفوجراف، ٢٠٢٢/١/٢٩، متاح على: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/

جاء شهر يناير في المركز الأول بنسبة ١٢.٥٪، تلاه شهر مارس بنسبة ١٠.٨٪، ثم كل من فبراير ويونيو بنسبة ١٠٪، وديسمبر ٨.٦٪، ونوفمبر ٨.٢٪، وأغسطس ٧.٥٪، وأبريل ٧.٢٪، وأكتوبر ٦.٨٪، ومايو ٦.٥٪، وسبتمبر ٦.٢٪، ويوليو ٥.٧ %[١].

ويوضح الشكل التالي معدل انتشار الشائعات الضارة في غضون عام ٢٠٢١، وفقاً لترتيب الشهور:

شكل رقم (٤)

ترتيب الشهور طبقاً لمعدل انتشار الشائعات ٢٠٢١م

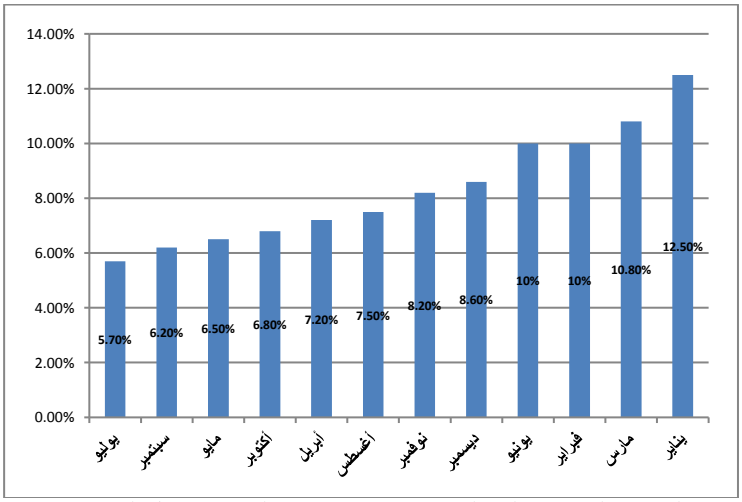

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، حصاد مواجهة الشائعات خلال الفترة من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١، انفوجراف، ٢٠٢٢/١/٢٩، متاح على: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/

ثالثاً: على مستوى مختلف قطاعات الدولة خلال عام ٢٠٢١:

وعلى مستوى القطاعات، فقد جاء قطاع التعليم في صدارة القطاعات التي استهدفتها الشائعات خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ٢٥,٨٪، تلاه قطاع الاقتصاد بنسبة

(١) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء: المرجع السابق.

٢٢,٦٪، ثم الصحة بنسبة ١٢,٢٪، والتموين بنسبة ١٠٪، والزراعة بنسبة ٥,٤٪، والكهرباء والوقود بنسبة ٥٪، والتضامن الاجتماعي بنسبة ٤,٧٪، ثم كل من الإسكان والسياحة والآثار بنسبة ٤,٣٪، والإصلاح الإداري بنسبة ٣,٦٪، فيما استحوذت القطاعات الأخرى على ٢,١٪ من إجمالي الشائعات(١).

ويوضح الشكل التالي ترتيب القطاعات المختلفة بالدولة وفقاً لنسبة استهدافها بالشائعات في غضون عام ٢٠٢١:

شكل رقم (٥)

ترتيب القطاعات طبقاً لنسبة استهدافها بالشائعات خلال عام٢٠٢١م

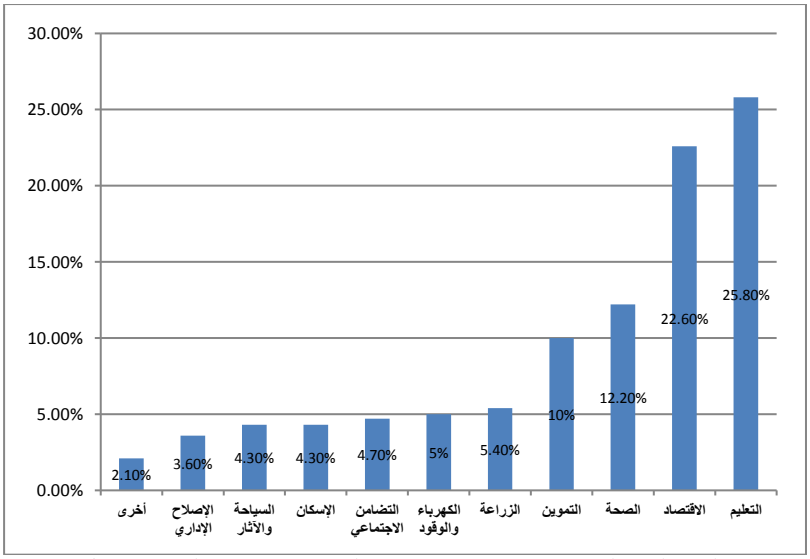

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١، ٢٠٢٢"، ص٣، متاح على: https://www.sis.gov.eg

رابعاً: القطاع الأكثر استهدافاً بالشائعات طبقاً للشهور خلال عام ٢٠٢١:

يتضح من تحليل معدل انتشار الشائعات الاقتصادية الضارة حيال القطاع الأكثر استهدافاً بالشائعات طبقاً للشهور خلال عام ٢٠٢١، أن قطاع الاقتصاد قد تصدر شهر

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١"، مرجع سابق، ص٣.

يناير بنسبة ٢٢.٩٪، وفبراير بـ ٣٥.٧٪، وأغسطس بـ ٣٨.١٪، وسبتمبر بـ ٤١.٢٪، بينما احتل قطاع التعليم الصدارة بنسبة ٢٦.٧٪ في مارس، و٢٥٪ في يونيو، و٤٢.١٪ في أكتوبر، و٥٤.٢٪ في ديسمبر، بينما تصدر قطاع الصحة القطاعات الأكثر استهدافاً بالشائعات في شهر مايو بنسبة ٢٧.٨٪، ونوفمبر بـ ١٧.٤٪، في حين احتل قطاع التموين الصدارة بنسبة ٢٥٪ في شهري أبريل ويوليو [١].

ويوضح الجدول التالي أكثر القطاعات المختلفة بالدولة التي تم استهدافها بالشائعات خلال عام ٢٠٢١، مرتبة وفقاً للشهور:

جدول رقم (٢)

القطاع الأكثر استهدافها طبقاً للشهور خلال عام ٢٠٢١م

القطاع	أشهر ونسب الاستهداف بالشائعات			
الاقتصاد	يناير	فبراير	أغسطس	سبتمبر
	٢٢.٩٪	٣٥.٧٪	٣٨.١٪	٤١.٢٪
التعليم	مارس	يونيو	أكتوبر	ديسمبر
	٢٦.٧٪	٢٥٪	٤٢.١٪	٥٤.٢٪
الصحة	مايو		نوفمبر	
	٢٧.٨٪		١٧.٤٪	
التموين	أبريل		يوليو	
	٢٥٪		٢٥٪	

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١، ٢٠٢٢"، ص٣، متاح على https://www.sis.gov.eg

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: المرجع السابق، ص٣.

خامساً: تحليل معدلات انتشار شائعات كورونا في مصر منذ بدء الأزمة عام ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢١م:

واجه العالم فيروس كورونا والمعروف "بكوفيد – ١٩" في أواخر عام ٢٠١٩، وتفشى بسرعة ليطال كافة اقتصادات الدول، وليلحق أضراراً جسيمة بالقطاعات المالية والمصرفية، وقطاعات اقتصادية عدة، وأدت تبعاته إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه، وانخفاض معدلات السياحة التي تعد أحد أهم مصادر الدخل القومي لبعض الدول(١).

ولم يكن تفشي هذه الجائحة هو الخطر الوحيد الذي انتشر حول العالم، إذ صحبه أيضاً انتشار مأهول وسريع للشائعات والمعلومات الكاذبة والأخبار الزائفة عنه، وتعتبر هذه الأخبار الزائفة جزءًا من وباء أكبر يسبب الارتباك والخوف. حيث أحدثت الجائحة موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وانعكست تداعيات الأزمة على غالبية البلدان في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي والناتج المحلي الإجمالي، وآثار غير مباشرة تمثلت في التباطؤ الاقتصادي، مما نتج عنه تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في معظم الدول(٢).

نتناول بالتحليل معدلات انتشار الشائعات الاقتصادية الضارة المتعلقة بجائحة كورونا، والتي استهدفت مختلف قطاعات الدولة المصرية منذ بدء الأزمة عام ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢١م، على النحو التالي:

---

(١) ثامر محمود العاني: الآثار الاقتصادية والآفاق المستقبلية لـ«كورونا» على الدول العربية، الشرق الأوسط، العدد ١٥٧٨٩، ٢٠٢٢/٢/١٩، الموقع:https://aawsat.com/home/article/3483576

(٢) البنك الدولي: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٢" التمويل من أجل تحقيق تَعَافٍ مُنْصِفٍ"، متاح على https://www.albankaldawli.org

- **على مستوى القطاعات ذات النسب المرتفعة بشائعات كورونا:**

بالنسبة لشائعات كورونا (قطاع الصحة)، فقد جاءت في المركز الأول بنسبة ٤٩.٣٪، ثم قطاع التعليم بـ ٢١٪، والاقتصاد بـ ١٣.٦٪، والتموين بـ ٥.٩٪، والسياحة والآثار بـ ٣.٣٪، وكل من التضامن الاجتماعي، والإصلاح الإداري بـ ١.٨٪، والزراعة بـ ١.٥٪، وكل من الكهرباء والوقود والنقل بـ ٠.٧٪، والأوقاف بـ ٠.٤٪ (١).

ويوضح الشكل التالي ترتيب القطاعات المختلفة بالدولة طبقاً لنسبة استهدافها بشائعات كورونا حتى نهاية عام ٢٠٢١:

شكل رقم (٦)

ترتيب القطاعات وفقاً لنسبة استهدافها بشائعات كورونا، حتى ديسمبر ٢٠٢١م

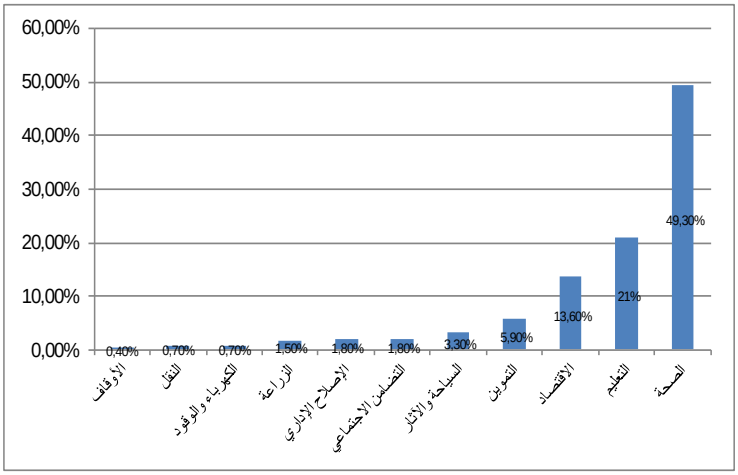

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، حصاد مواجهة الشائعات خلال الفترة من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١، انفوجراف، ٢٠٢٢/١/٢٩، متاح على: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/

(١) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء: حصاد مواجهة الشائعات خلال الفترة من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١، انفوجراف، مرجع سابق.

- **معدل انتشار شائعات كورونا وفقاً للشهور، منذ بدء الأزمة خلال بمارس ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢١:**

سجلت معدلات شائعات كورونا ١٧.٧٪ في مارس ٢٠٢٠، و١٨.١٪ في أبريل، و١٤.٨٪ في مايو، و٩.٤٪ في يونيو، و٤.٣٪ في يوليو، كما سجلت هذه المعدلات ٣.٢٪ في شهري أغسطس وسبتمبر، و٢.٢٪ في أكتوبر، لتصل في الموجة الثانية خلال نوفمبر إلى ٦.٥٪، ثم عاودت الانخفاض لتصل إلى ٢.٢٪ مرة أخرى في شهر ديسمبر.

وفي عام ٢٠٢١ سجل معدل انتشار شائعات كورونا ٢.٩٪ في يناير، و١.٤٪ في فبراير، و١.٨٪ في مارس، و١.١٪ في أبريل، فيما وصل في الموجة الثالثة في مايو إلى ٢.٢ %، كما سجل ١,١٪ في يونيو، و٠.٧٪ في يوليو، و١,١٪ في أغسطس، و١.٨٪ في كل من سبتمبر وأكتوبر، في حين وصل في الموجة الرابعة في شهر نوفمبر إلى ١.٤٪، ثم ١,١٪ في ديسمبر[١].

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١"، مرجع سابق، ص٤.

ويوضح الجدول التالي المعدلات الخاصة بانتشار شائعات كورونا على مدار عامي ٢٠٢٠، و ٢٠٢١، مرتبة وفقاً للشهور:

جدول رقم (٣)

معدل انتشار شائعات كورونا وفقاً للشهور حتى ديسمبر ٢٠٢١م

الشهر	معدلات عام ٢٠٢٠	معدلات عام ٢٠٢١
يناير	–	٢.٩٪
فبراير	–	١.٤٪
مارس	١٧.٧٪	١.٨٪
إبريل	١٨.١٪	١.١٪
مايو	١٤.٨٪	٢.٢٪
يونيو	٩.٤٪	١,١٪
يوليو	٤.٣٪	٠.٧٪
أغسطس	٣.٢٪	١,١٪
سبتمبر	٣.٢٪	١.٨٪
أكتوبر	٢.٢٪	١.٨٪
نوفمبر	٦.٥٪،	١.٤٪
ديسمبر	٢.٢٪	١,١٪

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١، ٢٠٢٢"، ص٣، متاح على https://www.sis.gov.eg

وتجدر الإشارة إجمالاً إلى حدوث انخفاض في نسبة الشائعات المتعلقة بكورونا بمقدار ٣٣.٥ نقطة مئوية من إجمالي عدد الشائعات، حيث سجلت ١٨.٣٪ عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٥١.٨٪ عام ٢٠٢٠[١].

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١"، المرجع السابق، ص٥.

الشائعات التي تناولت البورصة المصرية:

تعرضت البورصة المصرية للعديد من الشائعات خلال المرحلة المنقضية التي استهدفت التأثير سلباً على تداولات البورصة، بهدف دفع المتعاملين للعزوف عن الاستثمار بها، فيبدأ المستثمرون في بيع أسهمهم، مما يؤدي إلى انهيار العديد من الشركات، وتراجع مؤشرات البورصة، والتأثير بالتالي على الاقتصاد المصري.

في غضون عام ٢٠١٢، انتشرت شائعات حول سحب الثقة من الحكومة المصرية، مما أدى إلى تراجع البورصة المصرية بخسائر بلغت قيمتها ٤.٥ مليارات جنيه خلال أسبوع واحد فقط(١).

كما تداولت بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي شائعة خلال شهر يناير عام ٢٠١٧ بادعاء إمكانية استئناف العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية، وهو الأمر الذي نفته إدارة البورصة المصرية قبل بدء التداولات، إلا أن تأثير الشائعة أدى إلى إحداث تراجعات قوية صاحبت أغلب الأسهم في مختلف القطاعات، حيث اختتمت البورصة تداولاتها في جلسة٢٠١٧/١/١٩ على تراجع جماعي لمؤشراتها، حيث أغلق رأس المال السوقي عند مستوى ٦١٢,٥٢١ مليار جنيه مخلفاً تراجعاً قدره ١٩.٣ ملياراً بسبب ضغوط بيعية من قبل المستثمرين المصريين، في حين اتجهت تعاملات الأجانب للشراء، وسجل إجمالي تداولات اليوم بدون الصفقات والسندات نحو ١.٤٥١ مليار جنيه (٢).

(١) أخبار اليوم: البورصة تخسر ٤.٥ مليار جنيه بسبب إشاعات سحب الثقة، ٢٠١٢/٣/١٧، متاح على https://bit.ly/3ea0wuW

(٢) جريدة الأهرام: بسبب شائعة.. البورصة تخسر ١٩ مليار جنيه، ٢٠١٧/١/٢٠، متاح على https://gate.ahram.org.eg/daily/News/575035.aspx

وفي نوفمبر (٢٠١٩) انتشرت شائعة حول وجود توجه لدى الحكومة لإسناد إدارة البورصة المصرية للشركات العاملة في القطاع الخاص، ونتيجة لانتشار البلبلة والغموض فقد أصدر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً مفصلاً للرد على هذه الشائعة ونفيها، والتأكيد على أن تعيين رئيس البورصة ونائب الرئيس يتم من قبل رئيس الوزراء، إضافة إلى عضوين مستقلين بمجلس الإدارة، ويتكون باقي مجلس الإدارة من ممثلين عن الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، فضلاً عن ممثل عن القطاع المصرفي، ويتم ذلك تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية(١).

أثر الشائعات على القطاع المصرفي المصري:

تكمن خطورة تأثير الشائعات على القطاع المصرفي في أن انتشارها والتهاون في عدم التعامل السريع والفعال معها، قد يخلق حالة من عدم الثقة في النظام المصرفي الذي يعد بمثابة العمود الفقري للبنيان الاقتصادي، وقد تمتد هذه الحالة من بنك لآخر وتصاب المنظومة بعدوى الهلع والذعر وتخلق أجواء من عدم الثقة وخوف المودعين على مدخراتهم لدى البنوك، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحالة المعروفة (بالذعر البنكي) وهو يحدث عندما يتسارع عملاء بنك ما أو عدة بنوك بسحب مدخراتهم في آن واحد تخوفا من عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية(٢).

(١) رانيا ربيع: الحكومة تنفي إسناد إدارة البورصة المصرية لشركات القطاع الخاص، ٢٠١٩/١١/٢٢، متاح على https://bit.ly/3R5ICbp.

(٢) شريف بدوي: صناعة الشائعات في القطاع المصرفي، الأهرام الاقتصادي، اقتصاد وأعمال، على الموقع http://ik.ahram.org.eg/News/67265.aspx بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣.

ولقد تعرض القطاع المصرفي المصري للعديد من الشائعات خلال المرحلة المنقضية التي استهدفت زعزعة الثقة في النظام المصرفي، والتأثير بالتالي على الاقتصاد المصري، لعل أبرزها ما يلي:

- نشر شائعة عام ٢٠١٣ عقب صدور قرار البنك المركزي بخفض الفائدة على الإيداع إلى ٩.٢٥٪ وسعر الإقراض إلى ١٠.٢٥٪، والترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تحريض المودعين على ضرورة سحب مدخراتهم من البنوك المحلية بادعاء قيام أغلب المودعين بسحب مدخراتهم من البنوك خشية فقدها، حيث قام البنك المركزي بالتعامل الفوري مع الشائعة باتباع قاعدة هامة في إدارة الأزمات وهي "سرعة رد الفعل مع ذكر الحقائق"، وأصدر بياناً رسمياً نفي خلاله مضمون الشائعة، وأوضح أن قرار البنك المركزي لا يشمل زيادة نسب السحب الطفيفة التي لم تتعد١٠٪، وأن الزيادة في نسبة السحب خلال هذا الوقت من العام طبيعية، نظراً لحرص المواطنين على صرف رواتبهم قبل فترة إجازة العيد، فضلاً عن تزايد الإقبال خلال تلك الفترة على الحصول على العملات الورقية الجديدة(١).

- تداول شائعة عام ٢٠١٦ عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مضمونها قيام السلطات النقدية السعودية والألمانية باستبعاد الجنيه المصري من سلة تعاملاتهما في بنوكها. حيث بادر البنك المركزي المصري بإصدار بيان رسمي أوضح خلاله أن الجنيه المصري ليس عملة حرة متداولة في السعودية

(١) الخبر المنشور تحت عنوان، كيف تخلص البنك المركزي من الشائعات، على الموقع https://www.vetogate.com/2988319 بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠.

حتى يتم منعها، وأنه ليس ضمن سلة العملات الرئيسية المتداولة عالميا مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني ومؤخراً اليوان الصيني(١).

- **تداول شائعة خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ بادعاء وجود أزمة سيولة تضرب القطاع المصرفي المصري مما يهدد بتعرض الدولة للإفلاس:**

قيام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، بإصدار بيان بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥، نفى خلاله هذه الشائعة التي تداولها بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، مشيراً إلى أنه بالتواصل مع البنك المركزي المصري، أكد أنه لا صحة لوجود أي أزمة بالسيولة في القطاع المصرفي المصري، حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة السيولة بالعملة المحلية بلغت ٤٥.٤٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، وهي أعلى من نسبة السيولة المقررة طبقاً للمعايير الدولية، في حين تقضي القواعد الرقابية للبنك المركزي المصري بأن تحتفظ البنوك بنسبة سيولة بالعملة المحلية ٢٠٪ على الأقل، وهي الأصول التي يتم تحويلها بسهولة إلى نقدية، كما بلغ حجم السيولة الفائضة الممتصة بمعرفة البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح لأكثر من تريليون جنيه، مما يشير إلى صلابة ومتانة الجهاز المصرفي، وبإشادة المؤسسات الدولية فإن وكالة موديز للتصنيف الائتماني، قد أبقت على التصنيف الائتماني للقطاع المصرفي المصري عند B2 ونظرة مستقبلية "مستقرة" وذلك بتقريرها الصادر في فبراير ٢٠٢٢(٢).

---

(١) الخبر المنشور على الموقع: https://www.nmisr.com/arab-news/egypt-news بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات: شائعة وجود أزمة سيولة تضرب القطاع المصرفي المصري مما يهدد بتعرض الدولة للإفلاس، الرئيسية، المركز الإعلامي، ٢٠٢٢/٥٢/٢٥، متاح على https://www.sis.gov.eg

وتضمن تقرير وكالة موديز للتصنيف الائتماني الصادر في فبراير ٢٠٢٢، نظرة شاملة على القطاع المصرفي المصري، والإشادة بعدة نقاط منها ارتفاع احتياطيات رأس المال لدى البنوك (نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول Tier1 بلغت ١٣.١٪ في سبتمبر ٢٠٢١)، والذي توقعت الوكالة أن تظل مستقرة، ورأت أن البنوك ستبقى ذات سيولة عالية، وأضاف التقرير أن ظروف التمويل والسيولة ستظل مستقرة لدى البنوك المصرية، حيث تستفيد البنوك من التدفقات القوية لودائع العملاء، مدعومة بتعميق الشمول المالي وتحويلات المصريين من الخارج، وقد شكلت الودائع ٧١٪ من الأصول المصرفية في سبتمبر ٢٠٢١، مع بقاء مستويات السيولة قوية أيضاً، حيث تمثل السيولة النقدية والعمليات بين البنوك حوالي ١٩٪ من الأصول محتفظ بها نقداً، مع ٣٤٪ إضافية مستثمرة في الأوراق المالية الحكومية، كما انخفضت القروض المتعثرة بشكل مطرد في السنوات الأخيرة واستقرت عند ٤٪، مدفوعة بالإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لمواجهة الآثار الناجمة عن وباء كورونا، إلى جانب تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنك المركزي، كما رأت الوكالة أن النمو السريع للقروض، مقترناً بمخصصات أقل لخسائرها، سيعمل على الدفع بزيادة ربحية البنوك، وأوضح التقرير أن الأوضاع الاقتصادية المستقرة دعمت سهولة وصول البنوك المصرية إلى العملات الأجنبية، من خلال المودعين والمؤسسات الدولية والبنوك الإنمائية، كما أدت عمليات الاحتفاظ بالأرباح أثناء الوباء، إلى تقوية رأس المال الاحتياطي لدى البنوك المصرية، بالإضافة إلى أن مبادرات تعميق الشمول

المالي توفر فرصاً تجارية وافرة للبنوك مع نمو للائتمان يصل إلى حوالي ٢٠٪ للسنة المالية ٢٠٢٢، حيث ستؤتي مبادرات تعميق الشمول المالي ودعم قطاعات متعددة (مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة "SMEs" والتصنيع والسياحة وسوق التمويل العقاري) ثمارها مع اقتراض الشركات لتمويل رأس المال العامل واحتياجات الاستثمار، وستساعد أيضاً استثمارات البنية التحتية وانتعاش السياحة وزيادة معدلات الإنفاق مدعوماً بالتحويلات من الخارج على دفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥.٥٪ للسنتين الماليتين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، مع التزام الحكومة بالإصلاحات في بيئة الأعمال وتحسين القدرة التنافسية(١).

وعلى ذلك، فإن لم يتم التعامل الفوري مع هذه الشائعات، لتمكنت من التأثير السلبي على أداء القطاع المصرفي وعلى قرارات المستثمرين والمتعاملين مع البنوك، لذا كان لزاماً على السلطة النقدية وكافة الجهات المصرفية المعنية أن تسارع في تكذيب الشائعات المتعلقة بالقطاع المصرفي، وعدم الاكتفاء بذلك بل ينبغي الإعداد لخطوات يتخذها القطاع المصرفي قبل أن يتعرض لشائعات مستقبلية، وهو ما يُطلق عليها "مرحلة الاستعداد لمواجهة الأزمة"، وصولاً لبناء الثقة بين العملاء والمستثمرين في القطاع المصرفي والتعزيز من قوته وصلابته.

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: شائعة وجود أزمة سيولة تضرب القطاع المصرفي المصري مما يهدد بتعرض الدولة للإفلاس، المرجع السابق.

المطلب الثاني

آليات مجابهة الشائعات في مصر

تعد الشائعات من أكثر الأدوات التي يتم استخدامها في تدمير المجتمعات، وعلى الرغم من أنها ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته، إلا أنها تطورت ونمت مع تطور الوسائل الاتصالية الحديثة، لذا تعتبر الشائعة من أهم أدوات الحروب النفسية لإحداث الأضرار المختلفة بالمجتمعات ولا سيما الأضرار الاقتصادية، الأمر الذي يوجب ضرورة توفير آليات وأدوات لمجابهتها.

توظف الدولة المصرية آليات فعالة للحد من انتشار الشائعات – خاصة الشائعات الاقتصادية – ومنع الأضرار المترتبة عليها، على النحو التالي:

١) إلزام الشركات بالإفصاح:

يقصد بالإفصاح الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية وتقارير مفشي الحسابات والتي تؤثر بدورها على أسعار الأوراق المالية، ومن الضروري أن يكون هذا الكشف عاماً، أي أن يكون متاحاً للجمهور وليس فقط لأصحاب المصالح من المستثمرين وحملة الأوراق المالية(١).

يتم الإفصاح وفقاً لمستويين، المستوى الأول وهو الإفصاح الدوري الذي يتم بصفة دورية خلال مواعيد محددة، ويكون ذلك من خلال إصدار الشركة للتقرير السنوي والربع سنوي متضمناً الميزانية العمومية وحساب الأرباح وغيرها من المعلومات. والمستوى الثاني يتعلق بالإفصاح الفوري وهو الذي يتم بصفة فورية في حالة ما وُجد أحداثاً طارئةً تستلزم من الشركة توضيح مركزها المالي. كما يجب أن

(١) طاهر شوقي مؤمن: أثر الشائعات على عمليات البورصة وسبل مواجهتها، مرجع سابق، ص ١٢.

تكون هذه المعلومات صحيحة وخالية من الأخطاء، كذلك يجب أن تشمل معلومات محددة وصادقة، أي تشمل العناصر الإيجابية والسلبية للموضوع(١).

٢) الرقابة على عمليات سوق رأس المال:

تتم مواجهة آثار الشائعات على سوق رأس المال، من خلال هيئة رقابية تتولى الرقابة على عمليات سوق المال، إذ تضطلع الهيئة العامة للرقابة المالية بمهمة الرقابة على سوق رأس المال، والتي تم إنشاؤها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، ووفقاً لهذا القانون تحل الهيئة محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري(٢).

حيث تتولى هذه الهيئة العمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، عن طريق تنظيمها والعمل على تنميتها وتحقيق التوازن في حقوق المتعاملين فيها، كما تقوم الهيئة على توفير الوسائل والنظم ووضع القواعد بما يضمن كفاءة الأسواق ويؤدي إلى شفافية الأنشطة التي تتم ممارستها في الأسواق المالية غير المصرفية.

٣) التصدي التشريعي للشائعات:

تعد هذه الآلية من أهم آليات مواجهة الشائعات، ويتم ذلك عن طريق سن التشريعات التي تجرم إطلاق الشائعات ونشرها والترويج لها، مع تحديد العقوبات التي تفرض في تلك الحالة(٣).

---

(١) المرجع السابق: ص ١٢.

(٢) الهيئة العامة للرقابة المالية: دور الهيئة في الرقابة على سوق رأس المال، الموقع الرسمي، الصفحة الرئيسية، متاح على: https://bit.ly/3Rh3OeK.

(٣) سعد جاد الله حمود وآخرون: الشائعات الاقتصادية والتجارية واستراتيجية التصدي، مرجع سابق، ص ١٥.

حدد التشريع المصري في المادة (١٨٨) من قانون العقوبات عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرين ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين لمن يقوم بنشر بسوء قصد أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً للغير، في حالة ما كان ذلك يؤدي إلى تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة[١].

كما نصت المادة رقم ٨٠ (د) على: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصري أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد[٢].

ينص قانون مكافحة الإرهاب في المادة ٢٩ منه على عقوبات مغلظة تصل بالسجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس سنين لكل من أنشأ أو استخدم موقعاً على شبكات الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها، بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية، أو لبث ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية[٣].

من جهة أخرى، فقد تم إصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية عام ٢٠١٨ والذي ينص في المادة ١٩ على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر،

(١) نص المادة (١٨٨) من قانون العقوبات.

(٢) نص المادة (٨٠) فقرة (د) من قانون العقوبات.

(٣) نص المادة (٢٩) من قانون مكافحة الإرهاب.

وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أتلف أو عطل أو أبطأ أو شوَّه أو أخفى أو غيَّر تصاميم موقع خاص بشركة أو مؤسسة أو منشأة أو شخص طبيعي بغير وجه حق"[١].

كما حظر قانون تنظيم الصحافة والإعلام على الصحف والمواقع الإلكترونية والوسائل الإعلامية كافة نشر أو بث أخباراً كاذبة أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين أو يدعو إلى العنصرية أو التعصب أو يتضمن طعنًا في أعراض الأفراد أو سباً أو قذفاً لهم أو امتهانا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية.

٤) التصدي الإعلامي للشائعات:

- **إنشاء مركز إعلامي للرد على الشائعات:**

تنبهت الحكومة المصرية لخطر الشائعات على المجتمع والاقتصاد المصري، فصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٨/٩، بإنشاء مركز إعلامي لمجلس الوزراء، يكون مقره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمجلس. ويتولى المركز الإعلامي، طبقاً للقرار، القيام بعدد من المهام والأنشطة التي تهدف لتحقيق التواصل الفعال بين الحكومة بكافة أجهزتها ووسائل الإعلام المختلفة، من خلال توضيح الحقائق للرأي العام، ودحض الشائعات حول مختلف القضايا والموضوعات في إطار من الشفافية والمصداقية، كما يتولى المركز الإعلامي أيضاً مهام عرض إنجازات وأنشطة الحكومة للمواطن المصري بصورة إعلامية مبسطة وشاملة، مع توضيح جهود الحكومة لحل مشكلات المواطنين، وتخفيف المعاناة عن كاهل المواطن المصري[٢].

---

(١) نص المادة (١٩) من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

(٢) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، المركز الإعلامي:
http:// www.cabinet.gov.eg/Arabic/MediaCenter/Pages/default.aspx

حيث يقوم المركز بنفي الشائعة رسمياً للحد منها والقضاء عليها وذلك عن طريق نشر التقارير والبيانات الرسمية والتي توضح طبيعة الشائعة والهدف منها ومدى خطورتها على الوضع الاقتصادي، إضافة إلى التواصل الدائم مع المسؤولين في الدولة لنشر البيانات المعتمدة والدقيقة بهدف زيادة مستوى الثقة في الحكومة على كافة المستويات.

- **دور الإعلام:**

يتم التصدي للشائعات إعلامياً من خلال وضع استراتيجية إعلامية وقائية تهدف لبث المعلومات الدقيقة والصحيحة والبعد عن الأخبار غير المؤكدة، والسعي لتوعية الجمهور بمخاطر الشائعات وآثارها السلبية على الاقتصاد خاصة والمجتمع بصفة عامة، حيث تعد الوسائل الإعلامية من مصادر المعلومات الأساسية للجمهور التي تساهم في بناء اتجاهاته وأفكاره ومواقفه(١).

حيث تعد وظيفة الضبط الاجتماعي والقضاء على المخاطر التي تهدد المجتمع من أهم الأدوار المنوطة بها وسائل الإعلام، وتعد الشائعات من أبرز المخاطر التي تواجه المجتمع، وتسعى الوسائل الإعلامية لمحاربتها من خلال سرعة الرد عليها سواء بنفيها أو تصحيحها وهو ما يقلل من مستوى انتشارها حجم آثارها.

ولا بد من وجود حالة من التكاتف والتعاون الوثيق بين مراكز المعلومات والجهات والهيئات التي تتناولها الشائعات وبين الوسائل الإعلامية، وذلك لإمدادها بالمعلومات والبيانات المفيدة للرد على الشائعات على نحو سريع ودقيق. وتعكس

(١) سعد جاد الله حمود وآخرون: الشائعات الاقتصادية والتجارية واستراتيجية التصدي، مرجع سابق، ص١٦.

التنويهات التي تبثها وسائل الإعلام المصرية – ولا سيما الإعلام المرئي – حول الشائعات المثارة وتقديم الحقائق والمعلومات الدقيقة وتصحيح ما يتم تداوله من أخبار كاذبة ومفبركة، من أبرز الأمثلة على دور الإعلام في التصدي للشائعات(١).

ولا يقتصر دور الإعلام على تصحيح المعلومات الخاطئة فقط والرد على الشائعات، وإنما يسعى لإكساب الأفراد مهارات تساعدهم على فحص أي مادة والتأكد من حقيقتها من عدمه، حيث تساعد هذه المهارة المواطن على تجنب الزيف والتضليل. ويجدر بنا الإشارة إلى دور برامج التربية والثقافة الإعلامية في إكساب هذه المهارات من خلال إعداد مواد إعلامية يقدمها خبراء في الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(٢).

من جهة أخرى، يرى البعض أن هناك شائعات لا تستحق الرد عليها، وذلك لأن الرد عليها يعد ترويجاً لها مما يؤدي إلى تضخيمها عبر وسائل الإعلام، وأن الخيار الأمثل هو الاهتمام بالموضوعات والقضايا التي لها تأثير مباشر على المواطنين وعلى معيشتهم مثل: الطاقة والغذاء وقضايا الصحة والتعليم وغيرها.

كما يجب على وسائل الإعلام عدم نشر أية أخبار إلا من خلال مصادر رسمية للخبر، كما يجب محاسبة الوسيلة الإعلامية التي تتسبب في إثارة البلبلة وانتشار الشائعات.

---

(١) جلال حسن حسن عبد الله: انعكاسات ظاهرة الشائعات على التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي السادس "القانون والشائعات"، جامعة طنطا، (٢٣-٢٢) أبريل ٢٠١٩، ص ٣٧.

(٢) جلال حسن حسن عبد الله: انعكاسات ظاهرة الشائعات على التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص ٣٧.

- **المبادرات وحملات التوعية:**

تضطلع مختلف قطاعات الدولة، بتبني بعض المبادرات والحملات التوعوية الهادفة إلى التصدي للشائعات المغرضة، ومن أبرزها على سبيل المثال، مايلي:

حملة "لا للشائعات": التي أطلقها مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تستهدف التصدي للشائعات الإلكترونية وبيان تداعياتها على أمن واستقرار المجتمع(١).

مبادرة "صوتك مسموع": التي تتبناها وزارة التنمية المحلية، وتستهدف فتح قنوات اتصال مع المواطنين، والتصدي للشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي(٢).

وأخيراً وعلى الرغم من الجهود المستمرة من قبل الدولة لمحاربة الشائعات، إلا أنها تظل خبراً ينتشر بين أفراد المجتمع ولا بد من مواجهتها بكافة السبل، المدعومة بالشفافية، التي تستهدف بناء الثقة بين أفراد المجتمع والدولة بكافة قطاعاتها ومؤسساتها، لتحقيق الرفاهية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

(١) مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: حملة "لا للشائعات"، متاح على https://www.azhar.eg/fatwacenter

(٢) وزارة التنمية المحلية: مبادرة "صوتك مسموع"، الرئيسية، مبادرات الوزارة، متاح على https://mld.gov.eg

الخاتمة

في ظل الصراعات السياسية التي يشهدها الواقع العربي والدولي، وانعكاساتها على الداخل المصري، ظهر الجيل الرابع من الحروب، في إشارة إلى محاولات الدول الكبرى لتحقيق خططها التدميرية ضد هذه الدول، ومن بينها مصر، عن طريق حروب المعلومات ووسائل نشر الشائعات، فضلاً عن استخدام الجماعات الإرهابية في هذه الحروب اللامتماثلة، التي تستهدف إعادة تشكيل المنطقة بطريقة جديدة لصالح الدول والتكتلات المعادية.

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي (SNS) من أهم صور الإعلام الجديد (الإعلام البديل)، نتيجة للطفرة التي أحدثتها ليس فقط في مجال التواصل بين الأفراد والجماعات، ولكن أيضاً في نتائج وتأثيرات هذا الاتصال متعدد الأبعاد؛ فقد نقلت الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، ومنحت مستخدميه فرصاً هائلة للتأثير والانتقال عبر الحدود دون رقابة، وأصبحت أداة فعالة في حروب الجيل الرابع.

تسعى الشائعات ومواقع التواصل الاجتماعي كإحدى آليات حروب الجيل الرابع، لاستهداف أحد أنشطة الاقتصاد الجزئي، بحيث تركز نتائجها على المتعاملين بذلك النشاط دون أن تمتد آثارها لبقية أفراد المجتمع. كما أنها قد تستهدف أيضاً أحد متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في الاقتصاد القومي بأكمله كالعملة المحلية أو سعر الفائدة، والتي تمتد آثارها إلى المجتمع بأسره.

وأخيراً، يواجه الاقتصاد المصري تحديات جسيمة للحفاظ على استقراره ونموه، إلا أن الشائعات وحروب الجيل الرابع التي تستهدف القطاع المالي والمصرفي في مصر باتت تسبب أحد المعوقات أمام مسيرته، فقد يتم استهداف التأثير على سوق النقد المحلي من خلال الترويج لشائعة، كما تكمن خطورة تأثير الشائعات على القطاع المصرفي في أن انتشارها والتهاون في عدم التعامل السريع والفعال معها، من الممكن أن يخلق حالة من عدم الثقة في النظام المصرفي.

النتائج

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، ما يلي:

- تستهدف حروب الجيل الرابع تفكيك تماسك الدولة المستهدفة باستخدام الضغط السياسي الداخلي المدعم دولياً، وأقل قدراً ممكناً من العنف المسلح، ثم إعادة تشكيل الدولة بما يحقق مصلحة الطرف الذي شن الحرب.
- تعد الشائعات – خاصة التي تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي – من أهم آليات حروب الجيل الرابع، التي تستهدف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، نظراً لمخالفتها للواقع وتسببها في اتخاذ قرارات خاطئة تنعكس بالسلب على المقدرات الفردية والقومية وتعطل آليات اتخاذ القرار السليم، وتؤثر بالسلب على الاقتصاد القومي.
- يجب التفرقة بين ممارسة المواطن لحقه في حرية الرأي والتعبير الذي كفله له الدستور، وبين اتخاذ البعض لممارسات خاطئة بترويج الشائعات.
- تزداد الشائعات شيوعاً وانتشاراً مع وسائل التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثة الفورية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، في ضوء ما تمتلكه من أدوات التفاعلية والانتشار والسرعة والقدرة الفائقة على التشهير السريع، وإثارة البلبلة والتأثير في الرأي العام، وبالتالي تهدد الأمن القومي للبلاد.
- لا يقتصر تأثر الجانب الاقتصادي بالشائعات على المتغيرات الفردية فحسب، بل يمتد كذلك لينال من المتغيرات المجتمعية كالعملة المحلية ويؤثر على المؤسسات المالية والنقدية كسوق رأس المال والجهاز المصرفي.
- يؤدي سريان الشائعة بين أفراد المجتمع إلى إعاقة السلطات النقدية والمالية عن اتخاذ القرار السليم، ويرفع من تكاليف التدخل اللازم لتصحيح الخلل، كما يحدث عندما تتعرض العملة المحلية لشائعة تتعلق بمستقبل صرفها مع العملات الأجنبية الأخرى.

التوصيات

تضع الدراسة مجموعة من التوصيات، وتتلخص في النقاط التالية:

أ) توصيات لمجابهة مخاطر الشائعات وحروب الجيل الرابع على الاقتصاد المصري:

- سرعة رصد وإجهاض أيه شائعات تستهدف الاقتصاد المصري بصفة عامة، من خلال تناولها إعلامياً في حلقات نقاشية لعدد من العلماء والمفكرين والشخصيات المقبولة مجتمعياً، التي تتبنى توضيح الحقائق للرأي العام وكشف عدم صحة هذه الشائعات، والتوعية من أضرار ترديدها لتجنب نشرها وتحقيق مستهدفها.

بالنسبة للبورصة المصرية: مواجهة تأثير الشائعات على سوق الأسهم وعمليات البورصة، يُقترح الآتي:

- إلزام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالإفصاح عن كافة المعلومات بصورة صحيحة ومحددة، والمتابعة الجدية لذلك بصفة دورية للتأكد من الالتزام بتلك التعليمات.
- إنشاء هيئة مستقلة تكون مهمتها مراقبة أداء كافة المتعاملين بالبورصة، بهدف ضبط المعاملات، وتوقيع عقوبات إدارية وجنائية رادعة حيال مروجي الشائعات أو المعلومات المضللة.
- مداومة إصدار نشرات توعوية ينصب محور اهتمامها على توعية المتعاملين بالبورصة من مخاطر الترويج للشائعات، وتوضيح العقوبات المقررة حيال مروجيها بهدف تحقيق الردع العام.

بالنسبة للقطاع المصرفي المصري: يمكن اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة لمجابهة مخاطر تأثير الشائعات وحروب الجيل الرابع على القطاع المصرفي المصري:

- قيام السلطة النقدية – متمثلة في البنك المركزي المصري – بتعيين متحدث رسمي يتولى الرد الفوري على أية شائعات تتعلق بالقطاع المصرفي ونفيها عبر القنوات الرسمية مع توضيح الحقائق بالأرقام.
- بالتوازي مع المقترح السابق، يتم إنشاء وحدة لمراقبة الشائعات المصرفية تعمل بالتنسيق مع المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، يكون هدفها الرئيسي حصر ونفي أية شائعات قد تؤثر سلباً على انتظام أداء القطاع المصرفي.
- نشر رقم ساخن يتمكن من خلاله العملاء أو المستثمرون من التحقق من عدم صحة شائعة ما، عن طريق التواصل المباشر مع الأطراف المعنية.
- التواصل المباشر والفوري مع العملاء والمستثمرين، عقب الترويج لأية شائعة مثل إرسال رسائل نصية للعملاء لنفي شائعة ما وتوضيح الحقائق.
- نشر أفلام ونشرات توعوية حول مخاطر تداول الشائعات المصرفية دون التأكد من صحتها.
- مداومة التأكيد على قوة القطاع المصرفي، والتدعيم بالأرقام والمستندات لذلك.

ب) توصيات لمجابهة مخاطر الشائعات وحروب الجيل الرابع على الأمن القومي المصري:

- الشفافية في نشر الأخبار الدقيقة والموضوعية خاصة بشأن الموضوعات التي تهم الرأي العام، على أن يتم بثها بمواقع التواصل الاجتماعي ومختلف المنصات

الإعلامية ذات نسب المشاهدة المرتفعة، كخطوة استباقية من جانب الدولة لتلافي الترويج للشائعات المغرضة، مع سرعة الرد على أية شائعات تستهدف إثارة الفتن والبلبلة بأوسط المواطنين، وكشف مروجيها.

- إنشاء بوابة إلكترونية حكومية للتعامل مع الشائعات، تضطلع باستقبال كافة الاستفسارات حول الشائعات، وتكون جميع الوزارات ممثلة بها، وتتولى كل جهة الرد على الاستفسارات الخاصة بها وعرض الحقائق بالأرقام في إطار من الشفافية.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للعمل، بالتوازي مع جهود الجهات الرسمية بالدولة، وإطلاق الحملات التوعوية بهدف التصدي للشائعات المغرضة.
- تبني وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي، إضافة مواد علمية داخل محتوى مقرراتها الدراسية تتناول بالدراسة والتحليل مستهدفات الشائعات ومخاطرها وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وكيفية التصدي لها.
- مداومة نشر الوعي ورفع المستوى الثقافي والمعرفي للمواطنين، وصولاً للتحلي بالتفكير المنطقي والنقدي عند متابعة أي خبر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هذا فضلاً عن توعيتهم بآليات حروب الجيل الرابع وأهدافها المستترة في الإضرار بالأمن القومي للبلاد.
- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالجرائم المعلوماتية ونشر الشائعات، والعمل على تغليظ العقوبات حيال مروجيها.
- فرض رقابة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام التقنيات المتطورة في رصد وتتبع مصادر الشائعات، وحظر ما يُنشر عبرها من شائعات،

وإغلاق المواقع المشبوهة التي تروجها، واتخاذ الإجراءات القانونية الفورية حيال القائمين عليها.

- مداومة التأكيد على تحقيق التعاون الفعال بين المواطنين والجهات الأمنية المختصة، لمكافحة الشائعات وكشف وملاحقة مروجيها.
- السعي الدائم من جانب الجهات المعنية بالدولة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وإبراز جهود الدولة إعلامياً، بهدف احتواء وكسب ثقة أفراد المجتمع ودفعهم لمواصلة العمل والإنتاج لبناء دولة قوية موحدة، ومنع اتساع فجوة السخط العام التي يستهدف مروجو الشائعات إحداثها في إطار تلك النوعية من الحروب سعياً منهم للإضرار بالأمن القومي للبلاد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

١) خالد مصطفى فهمي: حرية الرأي والتعبير، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٥.

٢) عبد الحكيم حسن علي العيلي: الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

٣) عصام الدين فرج: حرية الرأي والتعبير في مصر، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤) فؤاد زكريا: الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، ٢٠٢١.

٥) ليلى عبد المجيد: تشريعات الإعلام "دراسة حالة على مصر"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

٦) محمد منير حجاب: الشائعات وطرق مواجهتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧) محمود شريف بسيوني، محمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة.

٨) منير هندي: الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

٩) نبيل أحمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، ٢٠١٩.

١٠) نبيل فاروق: أنت جيش عدوك، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦.

١١) نزار أيوب: حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية"، مؤسسة الحق، رام الله، ٢٠٠١.

الرسائل العلمية:

١٢) سالي بكر الشلقاني: الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة كفر الشيخ، بدون سنة نشر.

١٣) صلاح عبد الله على الوادية: أثر التغير في تفاعلات مصر والسعودية وسوريا على الأمن

القومي العربي (١٩٨٩ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

١٤) محمد فريد إبراهيم: حروب الجيل الرابع في الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٥) محمد محمد عباس الصقار: حرية الرأي والتعبير في مصر وفرنسا – دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٩.

١٦) نصر علي أحمد طاحون: شركة إدارة محافظ الأوراق المالية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية حقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

المؤتمرات العلمية:

١٧) أوستن لونج: الحرب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين– الإرهاب الدولي والتمرد وحرب الطائرات بدون طيار، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين الذي عقده مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية بالإمارات خلال الفترة من ٩–١٠ أبريل٢٠١٣.

١٨) جلال حسن حسن عبد الله: انعكاسات ظاهرة الشائعات على التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي السادس "القانون والشائعات"، جامعة طنطا، (٢٣–٢٢) أبريل ٢٠١٩.

١٩) رضا عبد الواحد أمين: مواقع التواصل الاجتماعي والشائعات (النار والهشيم) المعالجات والحلول، مؤتمر ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦.

٢٠) سعد جاد الله حمود وآخرون: الشائعات الاقتصادية والتجارية واستراتيجية التصدي، المؤتمر العلمي السادس "القانون والشائعات"، جامعة طنطا، (٢٣–٢٢) أبريل ٢٠١٩.

٢١) محمد عبد الحليم عمر: التفسير الإسلامي لأزمة البورصات العالمية، المنتدى الاقتصادي الثالث المنعقد في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي عن أزمة البورصات العالمية.

٢٢) مهدي علي دومان: الشائعة والأمن، ندوة أساليب مواجهة الشائعات، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠١.

الدوريات العلمية:

٢٣) أحمد حسن فولي: حروب الجيل الرابع وأزمة القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد٧٢، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ٢٠١٦.

٢٤) إياد مالك حاتم، ونذير محمد محمد: العوامل المؤثرة في سعر السهم والقيمة السوقية لحقوق الملكية – دراسة مسحية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٤٤، عدد ٤، ٢٠٢٢.

٢٥) تحليل حروب الجيل الرابع، مجلة درع الوطن، مجلة عسكرية استراتيجية، الصادرة من مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة بالإمارات العربية المتحدة، على شبكة الإنترنت بموقع http://www.nationsbield.ae/home/details/files

٢٦) حمدان رمضان محمد: الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العدد١، المجلد ١١، ٢٠١١.

٢٧) رانيا عبد الله الشريف: دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات، مجلة العلاقات العامة والإعلان، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٢٨) عبد العزيز محمد سرحان: حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٩، عام ١٩٧٣.

٢٩) عزت عبد الواحد: تأصيل نظري – مقومات وسياسات الأمن القومي، السياسة الدولية، العدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤.

٣٠) علي الدين هلال: الإعلام بين الحرية والمسئولية، مجلة النهضة، المجلد١١، العدد ٤، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠.

٣١) كمال الجوهري: الحدود القانونية لحرية الرأي، مجلة اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٣٩، ٢٠٠١.

٣٢) محمود محمد السيد، وآخرين: تعظيم دور القطاع المصرفي المصري في مواجهة أثر مخاطر تعويم العملة على تغير سعر الصرف "دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد٤، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٢٨-١٢٩.

٣٣) مفرح بن سعد الحقباني: الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثلاثون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أكتوبر ٢٠٠١.

٣٤) ندية عبد النبي القاضي: اتجاهات النخبة المصرية نحو إدارة المواقع الإخبارية لآليات حروب الجيل الرابع في مصر، المجلة المصرية لبحوث الرأي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد ٣، مجلد ١٦، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٥) هشام بشير: حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، جامعة بني سويف، بدون سنة نشر.

المواقع الإلكترونية:

٣٦) البنك الدولي: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٢" التمويل من أجل تحقيق تَعَافٍ مُنْصِفٍ"، متاح على https://www.albankaldawli.org

٣٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: موقع "Egypt Data Portal"، متاح على https://egypt.opendataforafrica.org

٣٨) الخبر المنشور تحت عنوان، كيف تخلص البنك المركزي من الشائعات، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠، على الموقع: https://www.vetogate.com/2988319

٣٩) الخبر المنشور على الموقع: https://www.nmisr.com/arab-news/egypt-news، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥.

٤٠) القبس الإلكتروني: كيف تؤثر الشائعات على سوق الأسهم؟، صحيفة القبس الإلكترونية، ٢٠١٩، متاح على https://bit.ly/3QERJPO.

٤١) المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية "دراية": تقرير "مؤشرات شبكات التواصل الاجتماعي عالمياً ومحلياً وتأثيرها على الأمن القومي"، ٢٠٢٢/١٠/١٠، بالموقع https://draya-eg.org

٤٢) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، المركز الإعلامي: http:// www.cabinet.gov.eg/Arabic/MediaCenter/Pages/default.aspx

٤٣) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، حصاد مواجهة الشائعات خلال الفترة من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١، انفوجراف، متاح على: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/

٤٤) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢١"،

٢٠٢٢، متاح على https://www.sis.gov.eg

٤٥) الهيئة العامة للاستعلامات: شائعة وجود أزمة سيولة تضرب القطاع المصرفي المصري مما يهدد بتعرض الدولة للإفلاس، الرئيسية، المركز الإعلامي، ٢٠٢٢/٥٢/٢٥، متاح على https://www.sis.gov.eg

٤٦) الهيئة العامة للرقابة المالية: دور الهيئة في الرقابة على سوق رأس المال، الموقع الرسمي، الصفحة الرئيسية، متاح على: https://bit.ly/3Rh3OeK

٤٧) ثامر محمود العاني: الآثار الاقتصادية والآفاق المستقبلية لـ«كورونا» على الدول العربية، الشرق الأوسط، العدد ١٥٧٨٩، ٢٠٢٢/٢/١٩، الموقع: https://aawsat.com/home/article/3483576

٤٨) جريدة الأهرام: بسبب شائعة.. البورصة تخسر ١٩ مليار جنيه، ٢٠١٧/١/٢٠، متاح على https://gate.ahram.org.eg/daily/News/575035.aspx

٤٩) زينب حسني عز الدين: أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي– دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية (٢٠١٦-٢٠١١)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٤ يوليو ٢٠١٦، القاهرة، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: https://democraticac.de/?p=34525

٥٠) شريف اللبَّان، سالي الشلقاني: آليات التصدي وكيفية المواجهة: شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات، المركز العربي للبحوث والدراسات، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: http://www.acrseg.org/40856

٥١) شريف بدوي: صناعة الشائعات في القطاع المصرفي، الأهرام الاقتصادي، اقتصاد وأعمال، على الموقع http://ik.ahram.org.eg/News/67265.aspx بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣.

٥٢) صبري محمد خليل خيري: الإشاعة "تعريفها وأنواعها وعوامل انتشارها"، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: https://drsabrikhalil.wordpress.com

٥٣) طاهر شوقي مؤمن: أثر الشائعات على عمليات البورصة وسبل مواجهتها، كلية الحقوق، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، بحث منشور على الموقع: https://www.researchgate.net/...Khalifa2/.../athr-alshayat-ly-mlyat-al

٥٤) عمر غازي: الشائعات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي.. الواقع وسبل المواجهة، مركز سمت للدراسات، بحث منشور على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: http://smtcenter.net/archives/slider

٥٥) مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: حملة "لا للشائعات"، متاح على https://www.azhar.eg/fatwacenter

٥٦) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: مكتبة لبنان ١٩٨٢، على شبكة الإنترنت بموقع http://.waqfeya.com

٥٧) منصة "WE ARE SOCIA"، متاح على https://wearesocial.com/us

٥٨) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، يونيو ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.mcit.gov.eg

٥٩) وزارة التنمية المحلية: مبادرة "صوتك مسموع"، الرئيسية، مبادرات الوزارة، متاح على https://mld.gov.eg

نصوص الدستور والقوانين:

٦٠) التعليق رقم ٣٤ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في يوليو ٢٠١١.

٦١) الحكم الصادر في القضية رقم ٤٢ لسنة ١٦ قضائية.

٦٢) الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٦٣) المادة (٦٣) فقرة ٤ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٩٢.

٦٤) نص المادة (١٨٨) من قانون العقوبات.

٦٥) نص المادة (٢١١) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٦٦) نص المادة (٢١٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٦٧) نص المادة (٦٥) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٦٨) نص المادة (٦٧) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٦٩) نص المادة (٧٢) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

٧٠) نص المادة (٨٠) فقرة (د) من قانون العقوبات.

٧١) نص المادة (٢٩) من قانون مكافحة الإرهاب.
٧٢) نص المادة (١٩) من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.
٧٣) نص المادتين (١٤، ١٥) من الدستور المصري، الوقائع المصرية، العدد ٤٢ "غير اعتيادي"، الصادر في ٢٠ إبريل ١٩٢٣.
٧٤) نصوص المواد (٦٥، ٥٤، ٥٧) من الدستور المصري، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

75) Almars, Abdulqader M., et al. "HANN: Hybrid Attention Neural Network for Detecting Covid-19 Related Rumors." IEEE Access 10 (2022).
76) Antweiler, Werner; Frank, Murray Z. Is all that talk just noise? The information content of internet stock message boards. The Journal of finance, 2004.
77) Austin Long: Asymmetric Warfare in the Twenty-first Century - International Terrorism, Insurgency and Drone Warfare, Working Paper Presented to the Conference on Future Wars in the Twenty-first Century, Emirates Center for Research and Strategic Studies in the Emirates, 9-10 April 2013.
78) Benbow, Tim. "Talking about our generation? Assessing the Concept of "Fourth-Generation Warfare"." Comparative Strategy 27.2 (2008).
79) Bolter, Jay, David: Grusin Richard. Remediation: Understanding New Media, USA: The MIT Press; 1st edition, (February 28, 2000).
80) Chris, Buckley: China Is Said to Consider Revaluating Its currency, The New York times, 2004, retrieved from https://nyti.ms/3conDBL.
81) Christina, M. Knope, and Eric, J. Ziegelmayer, "Fourth generation warfare and the US Military's social media strategy" Alabama: Air force research Institute, Air and Space (2012), Power journal p7. Available through the website www.air-power.maxwell.af.mil logged on 2/12/2016.
82) Dubow, Eric F., et al. "Exposure to political conflict and violence and posttraumatic stress in Middle East youth: Protective factors." Journal of Clinical Child & Adolescent Psychology 41.4 (2012).
83) Durand, Robert B.; Koh, Shern-Wei; NG, Hock Guan. From gold to silicon. Journal of Multinational Financial Management, 2003.
84) Ezzat Molouk Kenawy, Rumors and their economic impacts. International journal research & development organization. (2016).

85) Forbes: rumor of the day: Oracle denies Ellison Resignation, Forbes, 2000, retrieved from https://bit.ly/3RjF7he.
86) Frans Osinga, On Boyd, Bin Laden, and Fourth Generation Warfare as String Theory, in John Olso (ED). On New Wars (2007).
87) Ghanshyam, Singh "Fourth generation war: Paradigm for change" Master thesis (California: Naval postgraduate school. June 2005).
88) Hammes, Thomas X."Fourth generation warfare evolves, fifth emerges." Military Review 87.3 (2007): p, 14, Fifth emerges, Washington: United States Army home page Available through: http://www.army.mil/professional writing/vol-umes/volume5.logged on 3/12/ 2016.
89) Ibid.,
90) John Kell: Rite Aid shares soar on rumored Walgreens takeover, Fortune, 2015, retrieved from https://bit.ly/3RjDMXK.
91) Khan, Kalim, and Mohd Osaid Koti. "Impact of Rumors and Fake News on Stock Market." Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT) 12.14 (2021).
92) KIM, Alex Gunwoo; YOON, Sangwon. Detecting Rumor Veracity with Only Textual Information by Double-Channel Structure. In: Proceedings of the Tenth International Workshop on Natural Language Processing for social media. 2022.
93) Kimmel, Allan J. "Rumors and the financial marketplace", The Journal of Behavioral Finance 5.3 (2004).
94) Kiymaz, Halil. The effects of stock market rumors on stock prices: evidence from an emerging market. Journal of Multinational Financial Management, 2001.
95) Kosfeld, Michael. Rumours and markets. Journal of Mathematical Economics, 2005.
96) Lei, Zhen, et al. "Rumors in the stock market and stock price volatility: Evidence from a behavioral experiment", Economic Research Journal 9 (2016).
97) Mou, Xuemei, et al. "A Social Topic Diffusion Model Based on Rumor and Anti-Rumor and Motivation-Rumor." IEEE Transactions on Computational Social Systems (2022).
98) Pound, John; Zeckhauser, Richard. Clearly heard on the street: The effect of takeover rumors on stock prices. Journal of Business, 1990.
99) Rose, Arnold M. "Rumor in the stock market." Public Opinion Quarterly 15.3 (1951).
100) Simons, Greg. "Fourth generation warfare and the clash of

civilizations." Journal of Islamic Studies 21.3 (2010).
101) Spiegel, Uriel; Tavor, Tchai; TEMPLEMAN, Joseph. The effects of rumors on financial market efficiency. Applied Economics Letters, 2010.
102) Steven c. Williamson, "from fourth generation warfare to hybrid war" U.S.A Army War College",2009.
103) Van Bommel, Jos. Rumors. The journal of Finance, 2003.
104) William J.Hartman, Globalization and Asymmetric Warfare, A research Report Submitted to the Faculty In Partial Fulfillment of the Graduation Requirements (Alabama: Air University, Air Command And Staff Collage), April (2002), P.10 www.au.af.mil/au/awc/awegate/acsc/.
105) Yang, Xiaolan; Luo, Yongli. Rumor clarification and stock returns: Do bull markets behave differently from bear markets? Emerging Markets Finance and Trade, 2014.